

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٤٩

الجمعة، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

الساعة ١٢/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد لافروف
	الأرجنتين السيد كارديناس
	إسبانيا السيد يانيز بارنوفو
	باكستان السيد ماركر
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
	جيبوتي السيد دوراني
	رواندا السيد باكوراموتسا
	الصين السيد لي جاوشنغ
	عمان السيد الخصبي
	فرنسا السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير ديفيد هني
	نيجيريا السيد أيواه
	نيوزيلندا السيد كيتنغ

جدول الأعمال

خطة للسلام: حفظ السلام

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للأرجنتين ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة (S/1994/1063)

94-86921

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

مجلس الأمن، والمرونة في تبادل المعلومات بين أعضاء الأمانة العامة والمجلس وسائر أعضاء الأمم المتحدة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للأرجنتين ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة (S/1994/1063)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأدني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا والسويد وكندا وماليزيا ومصر والنمسا وهولندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعزمت، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بتلر (استراليا) والسيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) والسيد هاييس (إيرلندا) والسيد فولشي (إيطاليا) والسيد بورتوكاريرو (بلجيكا) والسيد باتو (تركيا) والسيد أوزفالد (السويد) والسيدة فريشيت (كندا) والسيد رجالي (ماليزيا) والسيد العربي (مصر) والسيد سوتشاريبا (النمسا) والسيد بيغمان (هولندا) والسيد ماروياما (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في الجلسة السابقة تلي علينا بيان رئاسي يعلن اعتزام مجلس الأمن أن يستمر على الطريق الذي اعتمدته في مقرره المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤. والنهج الوارد في ذلك المقرر هو الوضوح في تحديد إجراءات

والصيغة التي وضعت تظهر التقدم في الطريقة التي أجريت بها الجلسات الإعلامية التي عقدت حتى الآن مع الدول المساهمة بقوات. وهذه الجلسات أدارتها الأمانة العامة بعناية بالغة ودعمتها الوفود المهمة، بغض النظر عن بعض النقاط الطفيفة. وقد أعربت دول أعضاء كثيرة عن رغبتها في أن يكون رئيس مجلس الأمن، في حالات معينة، حاضرا على المنصة إلى جانب ممثل الأمين العام ليكفل إقامة علاقة أقوى بين شواغل المساهمين بقوات وإجراءات هذه الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم.

وهذه الصيغة يؤيدها وفدي تمام التأييد. فعندما يكون موضوع المشاورات إنشاء أو تمديد ولاية عملية من العمليات أو إدخال تعديل كبير عليها، يلجأ إلى صيغة للرئاسة المشتركة، في حين نتقيد بالصيغة الحالية في جميع الحالات الأخرى، لأننا نعتقد أنه لا يجوز أن تكون الإدارة التنفيذية للعمليات خارج إطار الأمانة العامة. وفيما يتعلق بمسألة وزع القوات أو سحبها، على سبيل المثال، فلن تكون سوى مسألة معلومات تقدمها الأمانة العامة.

أما عن مسائل الاحاطة الإعلامية فإن وجود أعضاء مجلس الأمن في القاعة ووجود رئيس هذه الهيئة على المنصة من شأنهما أن يساعدا على تفادي وجود انطباع لدى بعض المساهمين بقوات بأن مجلس الأمن لا يصفى إليهم بالقدر الكافي.

وإذا اتخذ هذا الترتيب فلن يمس بالمبادئ التي تحاكم إجراءات المجلس والتي تبين أن يكون هذه الهيئة وحدها سيدة قراراتها، حيث أن الأمر هنا لا ينطوي على إنشاء هيئة فرعية للمجلس ولا فئة من الأعضاء لها امتيازات خاصة، ولا تعدي على مهام موكولة إلى الأمين العام وحده.

إلا أن هذه الاحاطة العلمية التي نعتقد أنها منشودة - وكيف لا تنشدها فرنسا وهي من بين المساهمين الرئيسيين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم - لا تعدو أن تكون حلا جزئيا

الرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الموجهة من وفدي نيوزيلندا والأرجنتين. وهو في الحقيقة دليل عملي على ما يمكن أن يتحقق من مسلك يسعى دائما إلى تحقيق الاتفاق وتوافق الآراء، وهو نهج شهدناه يتزايد في المجلس منذ نهاية الحرب الباردة.

وفي هذا السياق أود أن أنوه تنويعها خاصا بالدور الرائد الذي لعبته نيوزيلندا في هذه العملية. إن مثابرتها ومهاراتها طوال فترة وجودها في مجلس الأمن يسرت إحراز التقدم بشأن هذه المسألة، التي يتشاطرهما الآن جميع أعضاء المجلس والكثير من الدول الأعضاء المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم.

إن الاجراء الذي اعتمده مجلس الأمن يبشر بحقبة جديدة في تاريخ إجراءات المجلس لأنه ينشئ إجراءات بقيام اتصال عملي فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، حول بنود تتصل بأهم المناقشات في المجلس، مناقشات عمليات صيانة السلم.

وهذه الآلية، في رأينا لا تحكم مسبقا على عملية اتخاذ القرار المباشرة بالنسبة لمجلس الأمن ولا على الدور الأساسي الذي تلعبه الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة عمليات صيانة السلم.

وتشكل الآلية الجديدة خطوة أولى ولكنها هامة في تمكين البلدان المساهمة بقوات من أن تنتهز الفرصة للحوار بشأن ما تستحقه كعامل أساسي في هذه العملية. اننا، بهذا الأسلوب، وإن كان في سياق مختلف بعض الشيء، نعمل وفقا لروح المادة ٤٤ من الميثاق ذاته.

لقد ذكرت الأرجنتين في عدة محافل الأهمية التي توليها لنظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق. وقد كانت السنوات الأربع الأخيرة هامة بصفة خاصة في هذا المقام. فمن ناحية شهدت المشاركة القوية من جانب مجلس الأمن والأمم المتحدة في حل كثير من الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى، وبسبب الزيادة غير المتوقعة في هذه الأنشطة، أبرزت محدودية النظام الحالي للأمن الجماعي.

وغير كاف للمشكلة العامة - مشكلة الوضوح في أنشطة المجلس.

إن الحل الحقيقي لهذه المشكلة، في رأينا، لا يكمن في مجرد فتح فرجة في الباب للسماح لبعض الدول بحضور الاجتماعات السرية؛ بل هو بالأحرى يفترض سلفا وجود توازن جديد بين الشق العلني والشق السري من عمل المجلس.

وعلى عكس ما هي عليه الحال في الوقت الحاضر، نعتقد أننا ينبغي أن نعود إلى المبدأ الحكيم في الإجراءات حيث يجتمع المجلس علنا إذا لم يقرر خلاف ذلك. إن الصيغة الحالية تقضي بالعمل في جلسات غير رسمية مع استثناءات قليلة، بينما نعتقد أننا ينبغي أن نجعل العمل غير العلني مقصورا على ما هو ضروري من أجل التوصل إلى قرار مقبول على نطاق واسع في أسرع وقت ممكن.

وستعزم فرنسا في الأيام القليلة المقبلة، كوثيقة رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن، مذكرة تتضمن بالتفصيل موقفنا بشأن هذه النقطة. ونأمل أن تأخذ جميع الوفود علما بها وأن تتوصل إلى نفس النتيجة وهي أن هذا هو الطريق الصحيح للقضاء على الإحباط الذي تشعر به وفود كثيرة والنابع من استخدام المجلس المفرط لأساليب العمل غير العلنية.

وفي الوقت الحاضر نرحب بالبيان الرئاسي الذي صدر توا. وينبغي أن يكون بمثابة إضافة نرحب بها إلى المبادرة التي أعلنتها الآن، وهي مبادرة هدفها معالجة جذور المشكلة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن مجلس الأمن باعتماده البيان الرئاسي S/BRST/1994/62، اتخذ خطوة هامة استثنائية في إعادة صياغة إجراءاته. وبنفس الأسلوب، إنه باتخاذ هذه الخطوة يستجيب لطلب واسع النطاق من جانب أعضاء الأمم المتحدة لتحسين الاتصال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات.

لقد كان النص المعتمد في البيان نتيجة مفاوضات مكثفة وبناءة فيما بين أعضاء المجلس على أساس

باستحداث نظام للمشاورات المؤسسية مع البلدان المساهمة بقوات ونؤمن بأنه ذو أهمية تاريخية.

لقد كانت نيوزيلندا منذ أكثر من سنة تدعو داخل المجلس وخارجه إلى أهمية هذه المشاورات. ونحن نشعر بالامتنان تماما لأنه أمكن لزملائنا في المجلس التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة.

إن هذا القرار، شأنه شأن جميع القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء، يقوم على تقديم التنازلات. لقد كان الاقتراح الأصلي لنيوزيلندا إنشاء لجنة تابعة للمجلس. والمادة ٢٩ من الميثاق تنص على إنشاء أجهزة فرعية. ولدينا بالفعل عدد من الأجهزة الفرعية. وبعضها، مثل لجان الجزاءات، تقوم بالفعل بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء غير المشاركة في مجلس الأمن وتسمح لها أيضا بالمشاركة في جلساتها. وقد بدا لنا أن هذا النوع من الممارسات يجب أن يطبق بالنسبة للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات.

ولكن في مواجهة المعارضة القوية لإنشاء مؤسسة معينة لغرض المشاورات، قدمت الأرجنتين ونيوزيلندا في أيلول/سبتمبر طلبا رسميا بعقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة المسألة. وقد أوضحنا الرغبة في النظر في خيارات دون إنشاء مؤسسة رسمية بشرط اتخاذ قرار واضح بأن المشاورات ستصبح عادية، وستكون منهجية ومؤسسية حتى وإن لم يكن في إطار مؤسسة جديدة.

كما أوضحنا أنه ينبغي النظر إلى هذا الأمر كمسألة إجرائية تنظمها الفقرة ٢ من المادة ٢٧ من الميثاق، أي، بقرار لا يتطلب إلا تصويت تسعة أعضاء فقط ايجابا.

ويسرنا، كما قلت، أننا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، لأنها ذات أهمية جوهرية بالنسبة للعمل المستقبلي لمجلس الأمن.

ولكن علينا أن نسجل خيبة أملنا لأن هذا الابتكار واجه مقاومة قوية للغاية، بما في ذلك مبدئي الأمين العام ذاته. وقد أثيرت حجج مختلفة، ولكن في النهاية بدا أنها جميعا تتجمع في نقطة واحدة وهي أن قبول اقتراح الأرجنتين ونيوزيلندا سيؤدي إلى انتقال السلطة

إن الاقتراحات الشبيهة بالاقتراح الذي اعتمدناه توا تشير إلى الحاجة إلى تعزيز مجلس الأمن لأنها تستجيب لطلب واسع النطاق استمعنا إليه في مختلف محافل المنظمة، ولا سيما الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

وهذه المطالب، أولا وقبل كل شيء، تتعلق بمبدأ تمثيل مجلس الأمن لأعضاء المنظمة، كما توحى به الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق. وتستجيب أيضا لضرورة جعل أعمال المجلس أكثر كفاءة وجعل إجراءاته أكثر شفافية.

إن قرار مجلس الأمن هذا، الذي انعكس في البيان الرئاسي، يبين لنا الطريق الذي يمكن أن نواصل متابعته بحذر ولكن بحزم أيضا.

فمن خلال تعزيز مجلس الأمن في مسألة إجراءاته فإننا نعزز أيضا شرعيته وحتى فعاليته. ومن ثم فإن حلم مؤسسي الأمم المتحدة في عالم أفضل خال من ويلات الحرب أو الصراعات العقيمة قد يصبح حقيقة وبهذا يعمل المجتمع الدولي سلميا نحو تنمية ورفاه شعوبه.

أخيرا، تود الأرجنتين مرة أخرى أن تعرب عن امتنانها لنيوزيلندا لإلهامها. وتود أيضا أن تشكر كل عضو من أعضاء المجلس الآخرين على تعاونهم واسهامهم طوال عملية المفاوضات على البيان الذي تلي قبل قليل، وتشكر أيضا بصفة خاصة، جميع الدول التي أيدت هذه المهمة برحابة صدر من خلال مذكراتها بشأن المسألة أو من خلال بياناتها.

وتود الأرجنتين، أخيرا، أن تشكر الأمين العام وموظفيه على العمل الصلب والصامت الذي قام به في هذا الميدان. وليس هناك بلد يعرف هذا الأمر، ويقدره حق قدره أكثر من بلد يساهم بالقوات في المنظمة.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اتخذته المجلس توا في البيان الرئاسي الذي قرأته، سيدتي الرئيسة،

وكما سيقدر مما قلته، كان الغرض من مبادرتنا إيجاد توازن نعتقد أنه منصوص عليه في الميثاق، ولكنه فقد عبر السنين عندما كان المجلس عاجزا وكان إلى حد كبير قاعة للمداولات السياسية.

أما الآن وقد استأنف مجلس الأمن دوره الصحيح، فيجب أن يتماشى توجهه مع روح ونص الميثاق. وقد يكون الأمر أن الامتثال للميثاق ينطوي بالفعل على تحول في توازن السلطة الذي ساد حوالي ٥٠ عاما وتضائل للواجبات التي تتحملها قسرا دول معينة. ولهذا كان من الأهمية القصوى بمكان تحقيق توافق الآراء بشأن القرار الذي اعتمد اليوم، ومن ثم نهى أحر تهنة جميع المعنيين على البصيرة التي أبدوها.

وإذ يكافح مجلس الأمن في أواسط التسعينات لاكتشاف طريقه السليم، يتعين علينا أن نقبل بأن ذلك الطريق سيكون تطوريا. ولهذا قبلت نيوزيلندا بحرارة هذا القرار الايجابي الذي اعتمد اليوم. وهي ليست إلا خطوة واحدة على الطريق الذي نود أن نقطعه. ولكننا نسلم بأن بعض الخطوات الإضافية لن تتأتى إلا في المستقبل.

إنني أفكر هنا في عناصر مبادرتنا التي تأجلت للنظر فيها في المستقبل. أولا، الحاجة إلى إضفاء الطابع المنتظم أيضا على ممارسة المجلس للتشاور مع البلدان ذات المصالح الإقليمية أو غيرها من المصالح المحددة، وثانيا، مقتضيات المجلس الداخلية بشأن المعلومات والشفافية الداخلية.

وفيما يتصل بالمسألة الأخيرة، نرى أن ممارسة المجلس ليست إلا ممارسة بدائية، بالنظر إلى مسؤوليات السياسة العامة التي يؤديها. ولقد أعرب الرايت أنورابل دون مكينون، نائب رئيس وزرائنا ووزير الشؤون الخارجية والتجارة، عن تحفظاتنا الخطيرة إزاء هذه المسألة عندما تكلم في الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي.

لقد ذكر أن من الجوهر في الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة للأنظمة السياسية المحلية، التعلم من دروس الإدارة العصرية للقطاع العام. ومن الحقائق

داخل المنظمة من الأمانة العامة ومجلس الأمن لصالح العضوية الأوسع للأمم المتحدة.

يقينا إننا باتخاذ هذه المبادرة لم نكن نعتزم تغيير علاقات السلطة المنصوص عليها في الميثاق؛ بل إن الأمر أبعد ما يكون عن ذلك. لقد كنا ننوي بدلا عن ذلك إسباغ الأثر السليم على أحكام الميثاق وعلاقات السلطة المتصورة فيه.

وفي هذا الصدد، تعتبر المادة ٤٤ حكما بالغ الأهمية. إننا ندرك أن لدى البعض حججا تقنية ضد صلتها بالموضوع أو إنطباقها. ونعتقد أن هذه الحجج غير سليمة، وخاطئة من الناحية القانونية. ولكن إذا وضعنا المسألة التقنية جانبا، ليس هناك شك فيما يتصل بروح المادة ٤٤.

من المؤكد أنه في هذا العهد، عهد ترتيبات وضع القوات في حالة التأهب، في هذه المرحلة التي تأتي فيها الأغلبية العظمى من القوات الخاضعة لإمرة الأمم المتحدة من بلدان خارج مجلس الأمن، يجب النظر إلى عمليات كقوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة في الصومال بأنها تقع تماما في نطاق روح المادة ٤٤.

وعندما ننظر عن كثب إلى المادة ٤٤، نرى أن واضعي الميثاق توقعوا أن تشارك البلدان المساهمة بالقوات في القرارات التي يتخذها المجلس، وأكرر: المشاركة في القرارات. وكما يعرف الأعضاء، تتناول المادة ٣١ مشاركة الدول التي تتأثر مصالحها بصفة خاصة. تقول تلك المادة أنها يمكن أن تشترك بدون تصويت، في القرار. والمادة ٣٢، التي تتناول الدول غير الأطراف في النزاعات، تقول أنها "يمكن أن تشارك" فحسب.

إذن من الواضح أن الميثاق تصور مستوى أعلى بكثير من المشاركة للبلدان المساهمة بالقوات في مناقشات المجلس. ولهذا لم يكن كافيا القول بأن مصالح البلدان المساهمة بالقوات يمكن حمايتها بمجرد دعوتها إلى التكلم في المناقشات العامة من نمط المناقشة التي نجريها حاليا رغم أهمية هذه الفرص.

للاشراف على عمليات حفظ السلم من شأنه، نتيجة لتدفقات المعلومات التي حدثت، أن يعزز إلى حد كبير نوعية قرارات مجلس الأمن. ولكن في المبادرة الأرجنتينية النيوزيلندية تم تشذيب هذا الاقتراح بحيث أصبح ينص على عدد أقل من الاجتماعات المنتظمة على المستوى الفني لتعزيز تدفق المعلومات.

ونحث أعضاء المجلس، في الشهور المقبلة، على مواصلة العمل بشأن هذه المسألة، كما اتفق على ذلك في قرار اليوم. لأن المجلس في النهاية لا يحكم عليه بنوعية الخطب العصماء التي تلقى في هذه القاعة. وإنما بنوعية القرارات التي يتخذها والتي تحدد السياسة العامة. ونبقى على اقتناع راسخ بأن قاعدة المعلومات التي يتخذ المجلس على أساسها القرارات ويعديلها في ضوء الظروف السريعة التغير في الميدان اضعف بكثير من أن تكفل السلامة.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم اليوم ليس بصفتي عضواً في مجلس الأمن ولكن بصفتي ممثلاً لبلد من البلدان المساهمة بأكثر عدد من القوات. ففي الوقت الراهن للمملكة المتحدة أكثر من ٤٠٠٠ رجل وإمرأة يعملون في أنحاء العالم في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. وهم، شأنهم شأن الآخرين، يتم وزعهم في عمليات متزايدة الخطورة، حيث يواجهون بشكل متكرر خطر الألغام المظمورة أو بندقية القناص. وشأننا شأن البلدان الأخرى المساهمة بالقوات، الكبيرة والصغيرة، نهتم بالحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العمليات التي يعمل فيها رجالنا والمشاورات الأكمل والأكثر انتظاماً بشأن القرارات التي تؤثر على حياتهم. وهذا أمر سليم وملائم. فعندما تقدم الدول الأعضاء مواطنيها إلى الأمم المتحدة للخدمة في عمليات حفظ السلم فإن لها كل الحق في أن تتوقع الحصول على المعلومات الخاصة بالتطورات وأن يصغى إليها عندما يتوقع إدخال تغييرات. وهذا ليس انتقاداً للترتيبات القائمة ولكن اعتراف بحقيقة أن النمو السريع في نطاق وتعدد وخطر عمليات حفظ السلم قد جعل من الواضح ضرورة وجود نمط من المشاورات الأكثر انتظاماً وتنبؤاً بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة وأعضاء المجلس.

الأساسية للإدارة السياسية العصرية الناجحة المساءلة السياسية الشفافة. وقد أشار إلى أن تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلم ومسؤولياتها عن الأمن الجماعي يجب أن تقوم على مساءلة واضحة. وأضاف قائلاً:

"إن إدارة عمليات حفظ السلام موجودة في الأمانة العامة. وهذا ضروري وصحيح بنفس الطريقة التي تفوض بها أي حكومة المسؤولية عن إدارة أي عملية معقدة إلى إدارة خدماتها العامة.

"ومع هذا، وأنا أتكلم بوصفي سياسياً ووزيراً مسؤولاً عن إدارة ومراقبة إدارات حكومية، فقد انقضى الوقت الذي كان يمكن فيه لموظف كبير في الخدمة العامة أن يدير إدارة أو عملية كبيرة بغير المراقبة السياسية المفصلة. ليس هذا تعزيزاً للإدارة الصغيرة، كما أنني لا أنتقد العاملين بالأمانة العامة. ولكن - كما يعلم أي سياسي يشغل منصبا تنفيذياً في النظم الديمقراطية اليوم - فإن الوصفة التقليدية لأي مشروع فاشل هي أن يفقد المسؤولون سياسياً متابعة التنفيذ أو أن يفقدوا خطة اللعبة نفسها.

"لقد رأينا جميعاً ذلك بوضوح تام في العام الماضي في الصومال. ومما يدعو إلى السخرية أن مجلس الأمن توقع بالفعل في القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الحاجة - في حالة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال - إلى المساءلة السياسية المفصلة، ونص على تشكيل لجنة لمتابعة العملية عن كثب. لكن اللجنة لم تنشأ أبداً.

"لقد اقترحت نيوزيلندا في مجلس الأمن ضرورة إنشاء لجنة أو فريق عامل مخصص لملاء هذه الفجوة وتعزيز مساءلة المنظمة لممثليها المسؤولين سياسياً أمامها". المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة السابعة، ص ٢٧)

في الأيام التي انقضت منذ ذلك الحين، أصبحنا أشد اقتناعاً بأن اقتراحنا الأصلي باتخاذ نهج مؤسسي

لحفظ السلم في أجزاء مختلفة من العالم. ولذلك فإن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبرى على مشكلة تعزيز آليات التشاور وتبادل المعلومات بين أعضاء مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة والأمانة العامة. إن البلدان المساهمة بقوات تقدم إسهاما مفيدا في إدارة عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، ومشاركتها النشطة في تبادل وجهات النظر هذه من شأنها أن تساعد في تعزيز فعالية أنشطة حفظ السلم.

ويلاحظ الوفد الروسي مع الارتياح الممارسة المستقرة التي تعقد الأمانة العامة بمقتضاها اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، بمشاركة أعضاء مجلس الأمن. ونحن على استعداد لتوسيع هذه الممارسة ونعتقد أن تبادل وجهات النظر مع البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تركز على المسائل التي تتطلب اهتماما خاصا، ولا سيما فيما يتعلق بأي تمديد أو تغيير في الولايات القائمة ووزع عمليات جديدة لحفظ السلم، وذلك بغية مناقشة المسائل التشغيلية مع الممثلين الخاصين للأمن العام أو قادة القوات، وما شابه ذلك.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن البيان الرئاسي الذي اعتمدتوا بناء على مبادرة الأرجنتين ونيوزيلندا التي نرحب بها يتضمن مجموعة مفيدة من الإجراءات التي تطور الممارسة المستقلة في هذا المجال. وكما يرد في البيان، إن وفدنا على استعداد للاستمرار في التعاون بهذه التدابير بشكل عملي ومرن.

ويعتقد الوفد الروسي أن توسيع الحوار بشأن هذه المسائل سيساعد على توفير الدعم السياسي الواسع النطاق لعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة وأن يؤدي إلى تحسينات في آليات التشاور في المستقبل مع البلدان المساهمة بالقوات استنادا إلى الخبرة المكتسبة. وبطبيعة الحال إن هذه الآلية ينبغي أن تطبق بشكل مرن وعملي وأن تأخذ بعين الاعتبار سلطة مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا نشعر بالسور لأن قرارنا قد بدأ تنفيذه حتى قبل اتخاذه. واليوم عرفت أنه في إحدى غرف الاجتماعات حيث كانت

لقد كان هذا القوة الدافعة وراء موقف وفد بلادي من هذه المسألة. ومع ذلك، كنا مهتمين أيضا بأن أية خطوات تتخذ لتطويع نمط المشاورات وتنظيمه وجعله أكثر تنبؤا ينبغي أن تحترم الأدوار والمسؤوليات المختلفة لمجلس الأمن والأمن العام والبلدان المساهمة بقوات. إن مسؤولية صنع القرار للمجلس باعتباره الهيئة التي ترخص بعمليات حفظ السلم مسؤولية واضحة. وبالمثل، إن الأمن العام تقدم إليه أفراد عمليات حفظ السلم البلدان المساهمة بقوات ويضطلع بمسؤولية واضحة عن إدارة وسير العمليات في الميدان في إطار الولايات التي يمنحها المجلس. وأي طمس لخطوط المسؤولية هذه من شأنه أن يؤدي إلى خلط لا يخدم مصلحة البلدان المساهمة بالقوات ولا مصلحة تعزيز السلم والأمن الدوليين. وللسبب نفسه اهتمامنا، خلال المناقشات التي أدت إلى اعتماد هذا البيان، بتفادي وضع إجراءات قد تؤدي إلى إدارة تفصيلية لعمليات حفظ السلم من جانب مجلس الأمن أو إلى الإخلال بتسلسل القيادة الذي يمضي من قائد القوة والممثل الخاص للأمن العام إلى الأمين العام.

ولذلك فقد تركز منهجنا على مبدئين استرشاديين أشرت إليهما توا، أولا، الحاجة الواضحة إلى وضع ترتيبات معززة للتشاور، وثانيا، أهمية صيانة التمييز الواضح بين أدوار ومسؤوليات مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات. وعلى أساس هذه المبادئ وزعت المملكة المتحدة وثيقة غير رسمية في نهاية الأسبوع الماضي سعت إلى دمج الأفكار الواردة في مقترحات الممثلين الدائمين للأرجنتين ونيوزيلندا اللذين نرحب ترحيبا كبيرا بمبادرتهم لطرح هذه المسألة على المجلس - وأفكار الوفود الأخرى، بما فيها وفدنا. ونشعر بالسور أنه تم التوصل الآن إلى اتفاق على أساس تلك الوثيقة. وما يجب أن نقوم به الآن هو تنفيذ التغييرات التي ورد وصفها في بيان المجلس وضمن أن تعود بالفائدة على الجميع وتعزيز الأكثر فعالية لمشاركة الأمم المتحدة في صون السلم في أنحاء العالم، هذه المشاركة التي تزداد صعوبة إلا أنها ضرورية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): هناك عدة آلاف من المدنيين الروس الذين يعملون في عمليات الأمم المتحدة المختلفة

مختلفة، تتضمن الاتصال غير الرسمي بين المجلس والبلدان الأخرى ولا سيما المتأثرة، مثل البلدان الواقعة في المنطقة والدول الأخرى ذات الصلة. وفي الكثير من الحالات، يمكن للدول المجاورة أن تضطلع بدور هام في ضمان الوزن الفوري والسلس لعملية معينة من عمليات حفظ السلم. وعلاوة على ذلك، لا يجب فقط استشارة البلدان المساهمة بقوات ولكن ينبغي أيضا استشارة البلدان التي تتقدم بأنواع أخرى من المساهمات مثل الموارد المالية والمادية والسوقية. وبالإضافة إلى ذلك، إن التشاور مع دول معينة أو مع مجموعة معينة من الدول التي تساعد في المفاوضات السياسية والدبلوماسية قد يكون هاما.

ويتطلع وفد البرازيل إلى الاستمرار في التعاون من أجل زيادة تحسين طرائق عمل المجلس فيما يتعلق بالهيئات ذات الصلة في منظماتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لهذه الساعة المتأخرة اعتمد بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة الآن حتى الساعة ٤/٣٠ بعد الظهر.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٠

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أوكرانيا واليونان يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد زلنكو (أوكرانيا) والسيد زاخاراكيس (اليونان) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

السيد يانيز - باردويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المناقشة التي نجريها في هذه

تعقد جلسة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ظهرت اللوحة التي تحمل اسم رئيس مجلس الأمن على المنصة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن موضوع الاتصال بين الدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة موضوع طالما أولاه وفد البرازيل أهمية كبيرة. واليوم، قرر مجلس الأمن أن يخطو خطوة أولى وهامة لتحسين الإجراءات في هذا المجال.

ووفد بلادي يود أن يشيد بوفدي الأرجنتين ونيوزيلندا لكونهما قد اتخذتا مبادرة لفت انتباه المجلس لهذه المسألة في رسالتهما المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر الماضي. وأيدنا هذه المبادرة تماما.

إن إجراء مشاورات منتظمة بين البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن لطالما اعتبرت مسألة معقدة ذات جوانب دستورية وإجرائية. وفي الوقت نفسه كان هذا تدبيرا ضروريا وعاجلا لا بد من اعتماده استجابة للطلبات المبررة التي تقدمت بها أغلبية الدول الأعضاء المساهمة بالقوات غير الممثلة في مجلس الأمن.

والترتيبات التي اعتمدها المجلس تعكس نهجا عمليا ومرنا إزاء المسألة ويمكن تحسينها على نحو أكبر في المستقبل حسب الاقتضاء. وتؤيد البرازيل ترسيخ ممارسة تبادل المعلومات والآراء بصورة منتظمة بين البلدان المساهمة بالقوات، وأعضاء المجلس والأمانة العامة اقتناعا منها بأن هذه الآلية تشكل إجراء هاما يعمق الحوار بين هذه الأطراف الثلاثة. ومن شأن هذا أن يعزز شفافية مجلس الأمن وفعاليته وكذلك شفافية وفعالية الأمانة العامة إزاء عضوية الأمم المتحدة عند تخطيط عمليات حفظ السلم وتنفيذها.

وكما ورد في وقت سابق، إن الإجراءات المعتمدة اليوم ليست إلا الخطوة الأولى باتجاه المزيد من التحسين في طرائق عمل المجلس. ووفد بلادي يؤكد على الحقيقة التي مفادها، كما ذكرت الرئيسة اليوم، إن هذه الترتيبات ليست شاملة ويمكن أن تتخذ أشكالا

في الحسبان في سياق عملية ما، الأمر الذي قد يتطلب البت فيها من جانب المجلس.

والواضح أن هناك بعض أوجه التقدم الهامة التي أحرزت مؤخراً في مجال تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء بصورة عامة، ومع البلدان المساهمة بقوات بصورة خاصة. وفي هذا لصدد، يود وفد بلدي أن يسجل تقديره للعمل الذي أنجزته الأمانة العامة في عقد جلسات إعلامية مع البلدان التي تقدم قوات إلى عمليات معينة، ونحن نحثها على مواصلة هذا النهج. ومع ذلك، كان واضحاً أن هذه الإجراءات لم تكن كافية، وأن زخماً جديداً - زخماً سياسياً كبيراً - كان مطلوباً.

في هذا الصدد، إن البيان الرئاسي لمجلس الأمن، المؤرخ ٣ أيار/مايو من هذا العام (S/PRST/1994/22)، كان معلماً هاماً. فلقد اعترف المجلس في هذا البيان بالآثار التي ترتبها قراراته المتعلقة بعمليات حفظ السلم على الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة على البلدان التي تزود العمليات بالفرق. والمجلس، إذ أبدى نيته في إبقاء الأحكام المتناولة للاتصالات بالدول التي ليست أعضاء في المجلس قيد النظر، قد وضع الأساس للتكيف التدريجي لإجراءات الاتصال والتشاور مع الاحتياجات الجديدة التي باتت من الصعب جداً تجاهلها. والبيان المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ وفّر بالتالي الإطار لمبادرة الأرجنتين ونيوزيلندا، التي يعتبرها وفد بلدي قيمةً جداً والتي نشاطات روحها بالكامل.

إن البيان الرئاسي الذي ظهرت فيه هذه المبادرة اليوم، بالإضافة إلى وصف مفصل للإجراءات المتعلقة بالمشاورات وتبادل المعلومات التي ستبدأ الآن، يتضمن الاعراب عن استعداد مجلس الأمن لاعادة النظر في هذه الإجراءات في ضوء الخبرة التي يكتسبها. ووفد بلدي يعتبر هذا الحكم هاماً بصورة خاصة، إذ أنه سيمكننا من الاستمرار في إحراز التقدم في كشف المشاورات بين أعضاء المجلس والبلدان التي تساهم في قوات، فضلاً عن الدول المهتمة بصورة خاصة، وهي في رأينا، على نحو خاص، البلدان المعنية مباشرة بالسعي إلى تحقيق حل سياسي لصراع معين أو حالة معينة حيث تنتشر عملية لحفظ السلم، مثل الأعضاء في "مجموعة أصدقاء" الأمين العام لعملية السلم هذه بصورة خاصة.

الجلسة لمجلس الأمن - عقب الجلسة التي أصدرت فيها رئيسة المجلس، بالنيابة عن أعضاء المجلس، البيان الرئاسي المتعلق بتحسين إجراءات الاتصال والتشاور بين الدول الأعضاء في المجلس والدول التي ليست أعضاء فيه، ولا سيما البلدان التي تساهم في تقديم قوات إلى عمليات حفظ السلم - تظهر بوضوح الأهمية التي نعلقها على العمل الذي أقره مجلس الأمن اليوم.

إن الخلفية التي أدت إلى اتخاذ الإجراءات المنشأة بمقتضى البيان الرئاسي تتألف من توقعات الدول الأعضاء في المنظمة وطموحاتهم المتشائمة على نطاق واسع من أجل إقامة اتصال أفضل وأكثر فعالية بين أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى في المنظمة. ولقد أخذ يتضح على نحو متزايد بصورة خاصة أن هناك حاجة إلى تكثيف المشاورات وتبادل المعلومات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات حول تطوير عمليات حفظ السلم، دون أن يؤثر ذلك في مسؤوليات ومهام مجلس الأمن والأمين العام بموجب الميثاق.

إن الحكومة الأسبانية، اقتناعاً منها بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عامة ينبغي أن تكون مطلعة على نحو أوثق على عمل مجلس الأمن - الذي يعمل بالنيابة عن جميعها وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق - تعلق أهمية خاصة على إنشاء أكثر الأقنية صحة لتلبية هذه الحاجة.

أود أن أذكر هنا بأن إسبانيا قدمت فعلاً في عام ١٩٩٢، إلى جانب بلدان أخرى، اقتراحات محددة إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم ترمي إلى زيادة تعزيز المشاورات العادية بين أعضاء مجلس الأمن، والبلدان التي تقدم فرقاً لعملية معينة لحفظ السلم، والأمانة العامة. وقد وردت هذه المقترحات بصورة جزئية في قرار الجمعية العامة ٧١/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكان الهدف حينذاك، وهو لا يزال الآن، تمكين مجلس الأمن والأمانة العامة من مراعاة الشواغل والآراء التي تعبر عنها الدول التي تساهم في عمليات حفظ السلم حول مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذه الدول، مثل تمديد وتعديل وإنهاء ولاية عملية معينة، أو حدوث تطورات لم تكن

لذلك، فإننا نرحب ترحيبا خاصا بالاعتراف الذي ورد في البيان الرئاسي بأن الترتيبات الموصوفة فيه ليست نهائية، وأن المجلس سيبقي الترتيبات الخاصة بتبادل المعلومات ووجهات النظر مع الدول المساهمة بقوات قيد الاستعراض، وأنه على استعداد للنظر في مزيد من التدابير لتعزيز الترتيبات في ضوء الخبرة المكتسبة.

ونحن نرى، أن الترتيبات المحسنة للمشاورات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات المعنية قبل اتخاذ قرارات هامة متصلة بعمليات حفظ السلام ليس من شأنها بأي حال من الأحوال أن تنتقص من سلطات ومسؤوليات مجلس الأمن.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية)، ينص ميثاق الأمم المتحدة بصراحة على أن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين تقع على مجلس الأمن. وهذا لا يبين فقط الحقوق الرسمية التي يمنحها أعضاء الأمم المتحدة كلهم لمجلس الأمن، وإنما يدل أيضا على أن المجلس ينبغي أن يكون مسؤولا أمام الدول الأعضاء في قيامه بواجباته.

في السنوات الأخيرة، كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثمرة في تسهيل حل الصراعات وصيانة السلم والأمن العالميين. ونتيجة لذلك، أولي اهتمام واسع النطاق لمسألة كيفية قيام مجلس الأمن بدوره الخاص بحفظ السلام على أفضل وجه وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق.

في الوقت نفسه، ومع توسيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء من حيث تواترها أو من حيث التغطية، وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن البلدان المساهمة بقوات تمثل الآن أكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء تعلق أهمية متزايدة على عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة.

ومن أجل تحسين إجراءات عمل المجلس في تناول المسائل المتعلقة بحفظ السلام لجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات الوضع المتغير، يقوم مجلس الأمن بالنظر في هذا البند اليوم. والوفد الصيني يتخذ موقفا إيجابيا مرحبا بهذه العملية.

وأود أن أختتم بالأعراب عن اقتناع وفد بلدي بأن البيان الرئاسي اليوم إسهام رئيسي في وضوح وفعالية عمل مجلس الأمن. وبذلك نعتقد بأنه سيفتح مرحلة جديدة ومثمرة في العلاقات بين مجلس الأمن والأمانة العامة وأعضاء المنظمة.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن من خلال البيان الرئاسي الذي تلي علينا في الجلسة الـ ٣٤٤٨ للمجلس تمثل أداة ربط أخرى هامة في الجهود الشاملة الرامية إلى تحسين وترشيد عمل مجلس الأمن، وإلى زيادة الوضوح في عمل المجلس. ونحن ممتنون بصورة خاصة لوفدي الأرجنتين ونيوزيلندا على الدور القيادي الذي اضطلعوا به في التحضير لهذا البيان والتفاوض بشأنه ووضع اللمسات الأخيرة عليه.

إن باكستان باعتبارها أحد البلدان الرائدة المساهمة بقوات، لها اهتمام خاص بالموضوع محل المناقشة.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأذكر أن وفد بلادي يرى أن هذه القرارات لا تمثل خاتمة لممارسة ما. وإنما هي بدلا من ذلك بداية مبشرة بالخير، ويحدو وفد بلادي أمل وطيد بأن يبني هذه البدايات في الأيام المقبلة.

إننا نشعر بسرور خاص لأنه، مع الزيادة في عدد وتعقد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ظهر ادراك متزايد للحاجة الى اتصال وتفاهم وتشاور وتنسيق أفضل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وفي هذا السياق، فإن تقديم الأمانة العامة المعلومات للبلدان المساهمة بالقوات اكتسب بالفعل طابعا مؤسسيا.

إن البلدان المساهمة بقوات لا تحتاج فقط الى ابلاغها بشأن التطورات الهامة المتصلة بعمليات حفظ السلام التي تشترك قواتها فيها، وإنما تتطلب أيضا أن تستشار بشكل كاف فيما يتعلق بالقرارات التي لها تأثير على وحدتها. ونحن نعتبر هذه المسألة أساسية في ضوء المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما تقول حكمة صينية قديمة،

"إن المرء يستنير بالاستماع الى وجهات نظر متنوعة، ويزداد جهلا بالانصياع الى رأي واحد فقط."

ولكي نجعل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية ونمكناها من الاستمرار في القيام بدور نشط، يجب أن نواصل العمل بطريقة مرنة عملية، معززين بشكل حقيقي الروابط بين المجلس والدول الأعضاء في المنظمة - وبخاصة البلدان المساهمة بقوات.

وقبل اتخاذ قرارات كبرى مثل أي قرار يأذن بعملية لحفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يخطر في تبادل فوري للمعلومات مع الدول الأعضاء ومع الأمانة العامة، وينبغي له أن ينصت باهتمام الى وجهات نظر الجميع - وبخاصة، الأطراف المشتركة بشكل مباشر، وكذلك البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية المعنية. وهذا لا يزيد فقط الشفافية وإرساء الديمقراطية في أعمال المجلس ويحسن كفاءته وكفاءته، وإنما يزيد أيضا - وهذا أكثر أهمية - تعزيز موثوقية قراراته. وبالتالي يصبح مجلس الأمن في وضع أفضل للوفاء بمهامه المنصوص عليها في الميثاق وللقيام بدور بناء أكبر في صيانة السلم والأمن العالميين.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أهنئك بحرارة بمناسبة توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وفي الوقت نفسه أن أشكر السير ديفيد هني على قيادته البارزة للمجلس خلال تشرين الأول/أكتوبر.

إن للجمهورية التشيكية نحو ١٠٠٠ جندي ومراقب عسكري في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة وفي موزامبيق وفي ليبيريا. وهناك مجموعة صغيرة أخرى مستعدة لمغادرة البلاد الى جورجيا. وقد ساهمنا من قبل في أنغولا والصومال. وهكذا فإن بلادي تقف في مصاف المساهمين الكبار

بالقوات، وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار عدد سكانها الذي لا يزيد على عشرة ملايين إلا بقليل.

إن هذا أحد المفاهيم التي دفعت بوفد بلادي الى أن يؤيد، منذ البداية، مبدأ توسيع نطاق المعلومات، وبالفعل، التعاون بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات. في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وخلال رئاستنا للمجلس، بدأنا خطوة صغيرة في هذا الاتجاه بعقد أول اجتماع بين الدول المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في الصومال وأعضاء مجلس الأمن. وأصبحت تلك الاجتماعات منذ ذلك الوقت مسألة روتينية. ولذلك فإننا نحیی بحرارة جهود زميلينا الموقرين من الأرجنتين ونيوزيلندا، اللذين تابرا من أجل دفع المبادرة الراهنة.

ومن ناحية أخرى، فإننا - بصفتنا عضوا في المجلس، اكتسبنا أيضا بعض الرؤية بشأن أية ترتيبات تعد عملية، وذلك تلافيا لزيادة الأعباء.

إن الترتيبات التي قررها مجلس الأمن، كما وردت في البيان الرئاسي الذي صدر من قبل اليوم، تبدو لوفد بلادي توازنا جيدا بين تعطش الدول غير الأعضاء في المجلس المستمر للمعلومات، وحاجة الدول المساهمة بقوات الى أن تستشار بشأن التطورات الهامة في "عملياتها" لحفظ السلام، وضرورة أن يكون مجلس الأمن مسؤولا وحده عن القرارات الفعلية المتوصل اليها، وحتمية أن تظل إدارة حفظ السلام الحقيقية في أيدي الأمانة العامة.

إن الخطوات الواردة في البيان الرئاسي المذكور لا تجيب بالضرورة على كل سؤال. وعلى سبيل المثال، لا تحدد من المخول إليه دعوة أعضاء مجلس الأمن والمساهمين بقوات الى اجتماع مشترك. وتلك "العيوب" الرسمية - إذا ما كانت كذلك - لا تقلق وفد بلادي. فهذا على أية حال، قرار داخلي - بشكل ما للمجلس ربما اضافة إلى نظامه الداخلي، الذي بقي لأكثر من عقد "مؤقتا". إن الشيء الهام هو أن خطوة هامة قد اتخذت - بل قفزة كبرى - والشكل الفعلي للمشاورات المتصورة ستقرره الممارسات الفعلية، التي ستتطور وتكتسب دون شك روتينا من ذاتها، بقدر ما يقرره نص البيان الرئاسي هذا.

سيدتي الرئيسة، يشكل خطوة برغماتية في الطريق الصحيح. ونحن نرحب به ونؤيد فحواه تأييدا كاملا.

إن حفظ السلم مجال من مجالات عمل المجلس له آثار ليس على الدولة التي تتم على أرضها العملية فحسب بل أيضا على البلدان المساهمة بقوات، ومعظم هذه البلدان ليست عادة من بين أعضاء المجلس. ونظرا للزيادة الكبيرة في عدد هذه العمليات وتعقدها، فإن الدعوة إلى صيغة للتشاور والحوار على نسق أكثر توحيدا بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات تخدم مصلحة الجانبين. ومثل هذا الحوار ليس من شأنه إثراء قرارات المجلس فحسب بل أيضا تعزيز شرعية هذه القرارات. وفضلا عن ذلك، إن الوضوح الأكبر الناشئ من تحسين إجراءات التشاور من شأنه أن يساعد كثيرا في تعزيز الدعم السياسي للبلدان المساهمة بقوات في مختلف ولايات حفظ السلم التي تقوم بها المنظمة.

إن البيان الذي وافقنا عليه هذا الصباح يتضمن عناصر هامة من عناصر رغبنا المشتركة في تحقيق المزيد من الوضوح والفعالية والديمقراطية في أساليب عمل المجلس. والتدابير التي قررنا إقامتها مرنة جدا ولا تطمس الأدوار الخاصة بالأجهزة الحالية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بعمليات حفظ السلم. لكنها ليست شاملة، ونحن نرحب بعزم المجلس على إبقاء الترتيبات قيد المراجعة.

السيد السمين (عُمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أزجي شكري الخالص للبعثة الدائمة للأرجنتين والبعثة الدائمة لنيوزيلندا على مبادرتهم وجهودهم في القيام معا باستكمال توافق الآراء بشأن هذه المسألة الحساسة والمهمة جدا، هذه المبادرة التي أدت إلى صدور البيان الرئاسي الذي وافق المجلس عليه هذا الصباح.

ويرحب وفدي بالبيان الذي تلوته نيابة عن المجلس، سيدتي الرئيسة. ونحن واثقون بأن الظروف الإيجابية السائدة حاليا في المجلس ستعزز فعالية عمله وتحسن من مصداقيته في أدائه للمهام المناطة به. وأفضل شاهد على هذا الاتجاه البيان الرئاسي هذا

إن الشكل الدقيق لهذه المشاورات ربما سيتنوع إلى حد ما من رئيس للمجلس إلى رئيس آخر للمجلس. ونحن سعداء بشكل خاص، سيدتي الرئيسة، لأنك قد تكونين أول من يبدأ هذه المشاورات، ماضية في جهودك لتحسين الاتصالات بين المجلس وسائر الأعضاء - وهي جهود أسفرت - خلال رئاستك السابقة عن ممارسات دائمة منها، على سبيل المثال، اجتماعات منتظمة مع رؤساء المجموعات الإقليمية، ونشر جدول أعمال المشاورات غير الرسمية في اليومية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أشكر وفدي الأرجنتين ونيوزيلندا على مبادرتهم بشأن هذا الموضوع الهام، الذي يؤثر بطريقة أساسية على مسؤولية مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نقدر التصميم والاسلوب الواقعي اللذين سعا بهما الوفدان إلى تحقيق توافق الآراء بشأن الموضوع.

وخلال كلمتنا في المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، رحبنا بهذه المبادرة، الرامية إلى إنشاء نظام للتشاور أكثر فعالية بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، باعتبار ذلك إسهما مفيدا لزيادة قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم. والواقع أن الحاجة إلى هذه المشاورات اعترفت بها على نحو ساحق الجزء الأكبر من مجموع أعضاء الأمم المتحدة. لذلك إن هذه المبادرة تستجيب إلى حاجة ملحة. وفضلا عن ذلك إن نيجيريا، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات منذ وقت طويل، ترى دوما أن المشاورات بين المساهمين بقوات ومجلس الأمن ليست مستصوبة فحسب بل ضرورية للوفاء الكامل والفعال بالتزاماتنا بموجب الميثاق. وفي هذا الصدد تشجعنا بوجه خاص أحكام المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وقرارنا اليوم، الذي يلتمس إضفاء الصيغة الرسمية والمؤسسية على إجراءات هذه المشاورات، الوارد في البيان الرئاسي الذي تلوته هذا الصباح،

ونحن ندرك أهمية الحفاظ على اتصالات قوية بين هؤلاء الذين يتخذون القرارات والبلدان التي تساهم في تنفيذها. وقرار اليوم سيعزز تعزيزا كبيرا علاقة العمل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات بعدة طرق هامة. أولا، إنه سيعزز القدرة على التنبؤ. إذ أن الجلسات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ستعقد على أساس دوري، كلما أمكن، ويعلن عنها مقدما في يومية الأمم المتحدة كلما رئي تمديد أو إنهاء الولايات أو إدخال تغيير كبير عليها. وثانيا، أنه يتضمن مراجعة شهرية يقوم بها المجلس لجدول الاجتماعات المتوقعة التي تشترك فيها الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس. وثالثا، إنه ينص على فرص معززة لتبادل المعلومات والآراء في حينه وبصفة عاجلة في حالة حدوث أحداث غير متوقعة تؤثر تأثيرا كبيرا على عمليات حفظ السلم، كما حدث في رواندا في شهر نيسان/أبريل الماضي. رابعا، إنه ينص على إجراء مناقشة مبنية على الحقائق وحسنة التوجيه وذلك بإعطاء جميع المشاركين جدول الأعمال مسبقا. وأخيرا، إنه ينص على الأساس لإجراء تبادلات أكثر مباشرة بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس، وذلك بعقد جلسات ترأسها بشكل مشترك رئيس مجلس الأمن وممثل للأمانة العامة يعينه الأمين العام.

وفي حين أن هذه التبادلات تؤدي إلى إدخال تحسينات هامة وقيمة على علاقة العمل بين أعضاء المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، فإنها لا تغير، ولا يجوز بأي حال أن تغير، التقسيم الأساسي للاختصاص والمسؤولية بين الأمانة العامة ومجلس الأمن. والجلسات التي تعقد نتيجة بيان اليوم لن تكون بديلا للمشاورات العادية بين البلدان المساهمة بقوات فيما يتصل بالمسائل التنفيذية وغيرها من المسائل المماثلة بل ستكون إضافة إليها. وثانيا، سنتوخى هذا الابتكار الهام بأسلوب برغماتي مرن، مدركين ضرورة عدم تحميل المجلس فوق طاقته أو تجاوز المهام الأمنية الرئيسية للمجلس. وأخيرا سيظل المجلس المسؤول الوحيد عن التفويض بعمليات حفظ السلم، كما ستظل الأمانة العامة مسؤولة عن تنفيذها وإدارتها. ونتطلع إلى وضوح القصد الذي نأمل أن يبرز من حالة الوضوح هذه.

اليوم، وهو البيان الذي نرى أنه يشكل، في هذه المرحلة، خطوة أولى في الطريق الصحيح.

ويرى وفدي أن المشاورات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تكشف وأن يتم تبادل المعلومات بطريقة تتسم بالاتساق والتكامل مع عمل المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في مجالات عمليات حفظ السلم. ويرى وفدي أن هذه المشاورات تتفق مع عملنا وتعزز قرارات المجلس.

ومع مراعاة أن الترتيبات المشار إليها في البيان ليست شاملة، يرى وفدي أنه لا بد لنا جميعا في المستقبل أن نتعاون بقوة في هذا الصدد. وسيقوم المجلس بتقييم هذه الإجراءات التي يرى وفدي في واقع الأمر أنها ستتوج بالنجاح.

إن الوضوح في عمل المجلس خطوة إيجابية وسيساعد جميع أعضاء منظمنا. والمجلس سيولي أقصى الاهتمام للمناقشات المتعددة الجنسيات لعمليات حفظ السلم بين البلدان المساهمة بقوات المشاركة في هذه العمليات وسوف يزودها بالمعلومات الضرورية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأدلي ببيان بوصفي ممثلة للولايات المتحدة.

إذ أتكلم بصفتي الوطنية، أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في التأكيد على أهمية البيان الرئاسي وفي شكر ممثل الأرجنتين وممثل نيوزيلندا على المبادرة والجهد الشاق الذي بذلاه في هذه المهمة. واسمحوا لي أن أشكر البعثة البريطانية على دورها الوسيط في تحقيق هذه النتيجة الهامة. وفي رأينا أنه مما يعود بالنفع المباشر على جميع المعنيين القيام بتبادلات للآراء أكثر اكتمالا وانتظاما بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وهي خطوة ضرورية لكفالة أن تتخذ قرارات المجلس بتمديد ولاية حفظ السلم أو إنهاؤها أو تغييرها الكبير مع الاستفادة من آراء الدول الأعضاء التي يشارك أفرادها مشاركة مباشرة في هذه العمليات.

أود أيضا أن أشير إلى أن الترتيبات المقترحة في البيان الرئاسي المتعلق بالمشاورات وتبادل المعلومات سوف تسهم في تحقيق مزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى المحافظة على الكفاءة في أعماله. وهذا بدوره سيعزز من شرعية مجلس الأمن ومصداقيته، وبخاصة حينما تثار مسائل تتعلق بعمليات حفظ السلم.

إن الثقة الدولية بعمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ستتعزيز إلى حد بعيد إذا أجريت مشاورات وتبذلت الآراء بين البلدان المعنية. وهذا أيضا سيسر الإمداد السلس بالمعدات والتمويل والخبرة والمشورة، اللازم للوزع الناجح للأفراد المدنيين وكذلك العسكريين. وعلى سبيل المثال، إن أي تغيير في ولاية عملية معينة من عمليات حفظ السلم التي تترتب عليها آثار كبيرة في الميزانية سيكون موضع اهتمام من الدول المانحة الرئيسية. وفي هذا السياق ينبغي دعوة "المجموعات المختصة من الدول الأعضاء بشأن برنامج عمل مجلس الأمن" للاشتراك في المشاورات. وقد أشير إلى آلية التشاور هذه في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في أيار/مايو (A/PRST/1994/22، ص ٣).

وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أن الأمانة العامة دأبت بشكل تقليدي على تفسير عبارة "البلدان المساهمة بقوات" على نحو فضفاض لكي تشمل البلدان التي تقدم إسهامات مختلفة الأنواع، وليست قوات فحسب. واليابان تؤيد تماما نية الأمانة العامة ورئيس مجلس الأمن في الإبقاء على هذا التقليد لدى الدعوة إلى إجراء المشاورات.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يبقي مجلس الأمن الاقتراح الخاص بإنشاء آلية للتشاور قيد الاستعراض، وأن يستكشف تدابير أخرى للنهوض بهذا الترتيب.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة رسمية لمجلس الأمن، اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أتقدم اليك بتهانتي القلبية على توليك الرئاسة.

أود، أولا، أن أثني على وفدي الأرجنتين ونيوزيلندا على مبادرتهم الميمونة في تنسيق الجهود مع أعضاء المجلس لاستصدار بيان رئاسي عن موضوع الاتصال بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المجلس. وحكومة اليابان تؤيد بقوة الاقتراح المتضمن في هذا البيان بالنهوض، على نحو عملي ومُـرن، بترتيبات لإجراء مشاورات وتبادل للمعلومات مع البلدان المساهمة في عملية من عمليات حفظ السلم.

في هذا الوقت الحافل بالتغيرات في الأوضاع الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، يتوقع من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم أن تضطلع بدور مركزي في صون السلم والأمن في العالم. ومع ذلك، فلتيسير مساهمة الدول الأعضاء بموارد مالية وبشرية ملموسة، وجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ككل أكثر قبولا لدى الدول الأعضاء، تضحى المشاورات بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة في العمليات وأعضاء مجلس الأمن ذات أهمية حيوية؛ ولا مناص من إنشاء آلية فعالة لاشراكهم جميعا في عملية التشاور.

حينما طرحت اليابان هذه الفكرة لأول مرة قبل عدة سنوات، قوبلت بقليل من الحماسة، ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة يبدو أنها اكتسبت تأييد بلدان عديدة. بل الواقع أنها أدمجت في عدد من قرارات الجمعية العامة. ولعلي أضيف أن آلية المشاورات في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان بين البلدان ومكاتب الأمم المتحدة المعنية، أسهمت اسهاما كبيرا في نجاح عملية كمبوديا التي انخرطت فيها بلادي انخرطا عميقا.

ويرى وفدي أن إسهام الدول غير الأعضاء قد يساعد على تعزيز فعالية عملية صنع القرار في المجلس ويفضي الى زيادة الاستعداد السياسي لدى الحكومات للمشاركة في بعثات حفظ السلم.

والأشهر القادمة، على ما نأمل، ستثبت أن هذه المشاورات يمكن أن تفي بتوقعاتنا. ويجدر هنا أن نذكر أن المقرر المتخذ اليوم هو أيضا، وإلى حد ما، منتج جانبي لاقتراحات ومناقشات ذات صلة، جرت في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ويسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم، قد استجاب ببيانه اليوم على نحو نزيه وسريع للدعاءات الداعية الى مزيد من الشفافية. وقد أحطنا علما، مع عظيم الاهتمام بالبيانات التي أدلى بها اليوم في هذا السياق أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما بيان الممثل الدائم لفرنسا.

واسمحوا لي، بالتالي، أن أعرب عن الأمل في أن يكون إجراء اليوم فاتحة خير للتعاون المقبل، بشأن مواضيع أخرى، بين مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي الدول التي تهتم بالموضوع والتي ليست حاليا أعضاء في مجلس الأمن.

يشكل قرار اليوم، في رأي الوفد النمساوي، خطوة هامة في مساعيها من أجل التوصل إلى توازن أكثر تكافؤا بين مجلس الأمن والجمعية العامة بصفة عامة. ولهذا نلاحظ بارتياح أن المجلس سيبقي الترتيبات الخاصة بتحسين نوعية وسرعة تدفق المعلومات المتاحة لدعم عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن تحت استعراضه الدائم.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النمسا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي ممثل السويد. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اوسفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أولا وقبل كل شيء أن

السيد شوتشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئك على توليك رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبالمثل، نعرب عن تقديرنا للروح القيادية التي أبدتها سلفك، السير ديفيد هناي.

إن النمسا لديها تقليد عريق وتعامل نشط مع أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم. وبالتالي فإننا نهتم اهتماما عميقا بقيام تعاون فعال وحوار وثيق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ومن هذا المنطلق، رحبنا بمبادرة نيوزيلندا والأرجنتين التي أفضت الى المقرر الذي اتخذه المجلس اليوم.

وقد أشار وزير خارجية النمسا في بيانه أثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة الى الحاجة الى تحسين التفاعل بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وقد تعرض وفدي مرارا لهذه المسألة أثناء الدورة الراهنة للجمعية العامة. وفي رسالة الى رئيس مجلس الأمن، أكدت النمسا على ضرورة تحقيق مزيد من الشفافية في القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلم. كما وجهت وفود أخرى، رسائل مماثلة الى المجلس.

ومن ثم، نقدر المقرر الذي اتخذه المجلس اليوم في إطار صلاحيته الخاصة بتعزيز قنوات الاتصال بالبلدان المساهمة بقوات، حتى وإن كان هذا المقرر يقصر كثير عن الاقتراحات الأصلية الداعية الى إنشاء هيئة فرعية رسمية تابعة للمجلس.

ونعتقد أن تنفيذ هذا المقرر المتعلق بالإجراء الذي سيتبع في المستقبل سيشكل خطوة هامة في اتجاه تحقيق مزيد من الشفافية في أداء المجلس. وبكفالة توفير المعلومات بصفة منتظمة للدول غير الأعضاء التي تهتم اهتماما خاصا بعمليات حفظ السلم، ووضع آرائها في الاعتبار في عملية صنع القرار، يكون المجلس قد استجاب لطلب بالغ الإلحاح يدعو اليه أعضاء المنظمة عامة. ونلاحظ الطبيعة العملية لهذا الإجراء على النحو المحدد في المقرر، ونتطلع قدما الى المشاركة فيه بطريقة بناءة.

الحوار أيضا، في رأينا، بتحسين كفاءة العمليات. وفي رأينا أن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تتخذ بنية، وأن تركز على مجالات ذات الاهتمام الخاص وأن تجري على أساس منتظم بالإضافة إلى إجراءها عندما يجري النظر في تمديد أو تعديل الولايات الحالية.

إن الأشكال والترتيبات العملية الخاصة بالمشاورات كما وردت في البيان الرئاسي ستقدم إطارا طيبا لتحقيق هذه الأهداف. ونحن مستعدون للقيام بنصيبنا في جعل المشاورات مفيدة وذات قيمة لجميع البلدان المعنية.

ونلاحظ بارتياح أن مجلس الأمن سيجعل الترتيبات الجديدة تحت الاستعراض وأنه يقف على أهبة الاستعداد للنظر في تدابير أخرى لتعزيز الترتيبات في ضوء الخبرة. وستكون من بين مجالات النظر المقبلة بذل الجهود، كلما اقتضى الأمر، لأن تشرك في المشاورات البلدان التي يكون في وسعها من الناحية العملية الإسهام بقواتها في عملية جديدة لحفظ للسلم قبل اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن بدء تلك العملية الجديدة. وهناك بالطبع أفكار أخرى يمكن طرحها أيضا.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بأن أؤكد لك، سيدتي الرئيسة، أن بلدان الشمال الأوروبي المساهمة بقوات مستعدة لبذل أقصى طاقتها للتعاون مع مجلس الأمن والأمن العام للتوصل إلى هدف مشترك لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم فعالة وقادرة قدر الإمكان على تحقيق ولاياتها المناطة بها من جانب مجلس الأمن.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السويد على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل ألمانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غراف زو رانتراو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بأن أهنيك على توليك المنصب الرفيع، منصب رئاسة مجلس الأمن.

أهنيك على توليك رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن واثقون من أن المجلس في أيد أمينة.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الأربعة المساهمة بقوات: الدانمرك وفنلندا والنرويج، والسويد.

لقد كانت بلدان الشمال الأوروبي دائما مؤيدة قوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وطوال السنوات أسهمنا بعدد كبير من القوات في هذه العمليات. وفي الوقت الحاضر، يشارك تقريبا ٦٠٠ ٥ رجل وامرأة من بلداننا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم الحالية. في ظل هذه الخلفية اهتمامنا اهتماما عميقا بمناقشة مبادرة قدمتها في مجلس الأمن في الوقت الحسن الأرجنتين ونيوزيلندا تتصل بتعزيز ترتيبات المشاورات فيما بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمن العام.

وإننا نرحب بالبيان الرئاسي الهام ونؤيده، الذي ألقته اليوم، سيدتي الرئيسة، بالنيابة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وبفضل جهود الأرجنتين ونيوزيلندا والطريقة المفيدة والبناءة التي تنوّل بها اقتراحهما في المجلس، تتطلع جميع البلدان المساهمة بقوات اليوم إلى فصل جديد في العلاقات بينها وبين مجلس الأمن.

لقد كنا نؤكد لفترة طويلة أن هناك حاجة ملحة إلى إجراءات محسنة للمشاورات فيما بين البلدان المساهمة بقوات، وأعضاء مجلس الأمن والأمن العام. وقد تبيّن هذا، في جملة أمور، في قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٨ الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي كان مبادرة نورديا واعتمد بتوافق الآراء. وقد تأكد أيضا في رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة من سفراء بلدان الشمال الأوروبي إلى رئيس مجلس الأمن.

وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار المعزز مع مجلس الأمن والشفافية المتزايدة في هذه المسائل سيكتسبان أهمية حيوية في الحفاظ على الدعم السياسي الواسع النطاق لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم التي كانت تقليدا في بلداننا. وسوف يقوم ذلك

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، في البداية اسمحي لي بأن أهنئك، على توليك رئاسة مجلس الأمن. وإنني مقتنعة بأن المجلس سيستفيد مرة أخرى من قيادتك الحكيمة والذكية هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر سلفك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير ديفيد هاني الذي قاد أعمال مجلس الأمن بفعالية ومهارة في تشرين الأول/أكتوبر.

ترحب كندا بإصدار البيان الرئاسي بشأن الموضوع من جانب مجلس الأمن. إن قرار المجلس ببدء عملية تمكن من إجراء مشاورات متزايدة مع الدول التي ليست أعضاء في المجلس، ولا سيما مع البلدان المساهمة بقوات، مرحلة هامة في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك، هدف إيجاد شفافية أكبر في عمليات صيانة السلم. وكما تعرفين، سيدتي الرئيسة، لقد كانت كندا تحث منذ فترة طويلة المجلس على إجراء مشاورات أشمل، وعلى وجه الخصوص عندما تكون لقراراته آثار خطيرة على القوات المربطة على الأرض، بالإضافة إلى الظروف التي تنفذ فيها ولايات المجلس. وبتحديد أكبر، نؤمن إيمانا راسخا بأنه عندما ينظر المجلس في تغيير، أو تمديد أو إنهاء ولايات عمليات صيانة السلم التي يشارك فيها بلدي، ينبغي ألا نتاح لنا الفرصة للإدلاء بأرائنا المعروفة للمجلس فحسب، ولكن أيضا لمناقشة هذه المسائل بصراحة وعلانية قبل أن يتخذ قرارا نهائيا كما يتعين عليه أن يفعل.

(تكلمت بالانكليزية)

في ربيع هذا العام، دعت حكومتني عددا من البلدان الرئيسية المساهمة بالقوات الى الاجتماع في أوتاوا لمناقشة هذه المسألة وغيرها من المسائل، بهدف تحسين الاستجابة الجماعية لعمليات حفظ السلم. إن البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس هذا الصباح يلبي العديد من الشواغل التي أعرب عنها في أوتاوا، وفصلها فريق عامل بعد ذلك - بشأن مسألة الاتجاه السياسي - بقيادة هولندا وماليزيا. وبينما قد لا يعالج البيان الرئاسي شواغل الجميع، فإنه يتناول العناصر المحددة للغاية ذات الأهمية القصوى بالنسبة لكندا.

إن الدرجة الرفيعة في القدرة الدبلوماسية التي تعرفين بها ضمان بأن إجراءات المجلس ستجري بسلاسة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للكفاءة التي أدار بها سلفك في هذا المنصب، السير ديفيد هاني، شؤون المجلس.

في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كتب الممثلان الدائم للأرجنتين ونيوزيلندا إلى رئيس مجلس الأمن، متخذين زمام المبادرة في محاولة لتحسين تدفق المعلومات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات. واليوم، بعد أقل من شهرين - وقد يكون هذا رقما قياسيا - نرحب بالقرارات التي اتخذها المجلس كما وردت في البيان الرئاسي الصادر سابقا اليوم في الجلسة ٣٤٤٨ التي عقدها المجلس. وإننا نسلم بالتقدم الملموس الذي أحرز منذ البيان الرئاسي الصادر في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤. ونفسر هذا بأنه دليل على رغبة متزايدة من جانب أعضاء المجلس في التجاوب مع المطالب والتوقعات المشروعة للبلدان المساهمة بالقوات في أن يستمع إلى رأيها. وهو يبين أيضا استعداد أعضاء المجلس للتقدم صوب شفافية أكبر في جميع جوانب أعمال المجلس.

كما ذكرنا سابقا، إن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات حيوية لفعالية أعمال مجلس الأمن. إن المشاورات الحسنة التوقيت والشاملة مع البلدان المساهمة بالقوات حيوية أيضا لمصداقية وسلطة قرارات المجلس.

وفي ضوء ما قلته توا، نتطلع إلى التنفيذ المبكر للقرارات التي اتخذها المجلس. وإننا نلاحظ درجة المرونة الواردة في البيان الرئاسي بأن الترتيبات الموصوفة ليست شاملة. ولهذا نعتقد أن خطوات أخرى ستتخذ إذا اقتضى الأمر.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثلة كندا. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

المعلومات والتشاور بين المجلس والأمانة والبلدان المشاركة في عمليات حفظ السلام.

ونرحب كذلك بحرارة بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس هذا الصباح. فهو، في رأي وفدي، خطوة بعيدة الأثر وبالغة الأهمية على الطريق صوب إيجاد آليات أكثر ملائمة لتحسين التعاون والاتصال بين جميع الأطراف المعنية في عمليات حفظ السلام. وأود أن أعرب عن خالص تقديري لوفدي نيوزيلندا والأرجنتين اللذين أدت مبادرتهما إلى إجراء المناقشات بشأن الإجراءات الجديدة التي اعتمدها المجلس اليوم. ويجب عليّ أن أعترف، في الوقت ذاته، بأن الاختتام الناجح لمناقشات المجلس بشأن هذا البند لم يكن ممكنا لولا المشاركة والتعاون النشطين من جانب جميع أعضاء المجلس، بما فيهم على وجه خاص، الرئاسة السابقة، المملكة المتحدة. ولهذا من الملائم أن أهنئ المجلس ككل على هذه النتيجة الناجحة.

لقد أعار المجلس إلتفاته إلى الطلبات العديدة التي أعرب عنها في المناقشة العامة هذا العام بشأن تعزيز الشفافية وتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بالقوات. وهذا تطوّر إيجابي للغاية في العلاقات المؤسسية بين المجلس والجمعية العامة نأمل أن يعزز روح التضامن اللازمة لمواجهة التحديات المتزايدة للمنظمة. إن الإجراءات الجديدة التي اعتمدت اليوم تجسد الوعي بأن تنفيذ مقررات المجلس وقراراته يتطلب التعاون والعمل الجماعي. فلا يمكن للمجلس، بمفرده، أن يكفل تنفيذ العدد المتنامي من قراراته. فهو بحاجة إلى المشاركة والانخراط النشطين من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا السياق بالذات يكتسي البيان الرئاسي أهمية خاصة.

لقد ذكرت في مناسبات أخرى أن زيادة شفافية عمل المجلس يمكن أن تعزز التأييد العام في الدول الأعضاء للمشاركة في عمليات حفظ السلام. فزيادة عدد هذه العمليات وتعقيدها يجعل من الأصعب إيجاد عدد كاف من الدول المستعدة لتوفير القوات اللازمة للأمم المتحدة. وستتيح هذه الإجراءات الجديدة للدول الأعضاء قنوات أفضل للمعلومات عن العمليات التي يوافق عليها المجلس، ونأمل أن تؤدي إلى زيادة

ويسر كندا أن تلاحظ أن البيان يسلم أيضا بالفرق الواضح بين تلك المناسبات التي يتعين على المجلس فيها أن يشاور البلدان المساهمة بالقوات والمناسبات الأخرى التي يتحتم فيها على الأمانة العامة أن تجتمع مع المساهمين لمناقشة الشؤون التنفيذية. ونرحب بتسليم البيان الرئاسي بهذا الفرق. ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نسعى إلى كفالة ألا يكون هناك غشاوة على أدوار المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات في سير عمليات حفظ السلام الفعالة.

وختاما، تهنيئ كندا أعضاء المجلس على قرارهم بتنفيذ الاجراءات المحددة في هذا البيان الرئاسي. وتثني كندا بصفة خاصة على الأرجنتين ونيوزيلندا على جهودهما لعرض هذه المسألة على أعضاء المجلس للنظر فيها. إن اعتراف المجلس بأن لهذه المسألة أهمية كبرى بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. من شأنه، في رأينا، أن يشجع كثيرا على المشاركة الأوسع والأكمل في عمليات حفظ السلام في المستقبل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، إسمحي لي أولا أن أهنئك على تقلدك رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

يسرني أن تسنح لي فرصة مخاطبة المجلس بشأن المسألة الهامة المعروضة عليه اليوم. باعتبار هولندا من كبار المساهمين بالقوات في عمليات حفظ السلم حول العالم، ما برحت تؤيد بقوة تفاعل أكثر انتظاما بين جميع الأطراف المعنية في هذه العمليات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أكد وفدي، مع شريكينا في اتحاد "بنيلوكس"، بلجيكا ولكسمبرغ، في رسالة إلى سلفك على الأهمية التي نعلقها على تحسين اجراءات تبادل

عندما تكلم نائب رئيس الوزراء الماليزي في الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أكد أنه في داخل الأمم المتحدة ذاتها:

"لا توفر عمليات حفظ السلام التي يقررها مجلس الأمن أية بنية مؤسسية واضحة للتشاور، بخاصة بين البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن المشاركة بقوات والبلدان الأعضاء فيه. إن البلدان الكبرى تقاوم الحاجة الماسة إلى إجراء المشاورات بانتظام بين مجلس الأمن والبلدان المشاركة بقوات" (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٨، ص ١٣)

وهذا بالفعل هو لب المشكلة التي أراد عدد من الدول المساهمة بالقوات أن يعالجها مجلس الأمن.

إن ماليزيا التي شاركت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عملية الكونغو في الستينات، ما برحت ترى أن البلدان المساهمة بالقوات يجب أن تشارك في عملية صنع القرارات في المجلس. بل إن هذا منصوص عليه في المادة ٤٤ من الميثاق. وفي وقت سابق من هذا العام، أبلغنا رئيس هذا المجلس رسميا بالحاح الحاجة إلى المشاورات المباشرة بين المجلس والبلدان المساهمة بالقوات.

والمطالبة بتعزيز المشاورات قد تعززت بحقيقة أن ثلثي القوات العاملة في عمليات حفظ السلام يسهم فيها الأعضاء غير الدائمين ودولا ليست أعضاء في المجلس. ففي الصومال، مثلا، أن، قوة الأمم المتحدة مكونة الآن على نحو قصري تقريبا من هذه القوات. وفي ضوء هذا، لا يبدو من المنطقي، لأسباب عملية وسياسية، أن تستمر الأغلبية الساحقة من المساهمين بالقوات في الاعتماد فقط على اجتماعات مخصصة، دون أي روتين منتظم للحصول على المعلومات الحالية والمساهمة في صوغ السياسات المتعلقة بالمسائل التي تؤثر في قواتها. ولهذا السبب أصرت البلدان التي أسهمت بقوات على أن يستشيرها المجلس استشارة أكبر دون الإضرار بممارسة المجلس لسلطته في اتخاذ القرار بموجب الميثاق.

مشاركة هذه البلدان. ويأمل وفدي أن تستفيد البلدان استفادة نشطة من الامكانيات للتفاعل مع المجلس. ومن الأهمية القصوى بمكان أن يحصل المجلس على أكبر دعم ممكن في تأديته لولايته الفريدة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أؤكد للمجلس أن هولندا بدورها ستشارك بالتأكيد في الفرص الجديدة المتاحة لتبادل الآراء مع المجلس، كتعبير إضافي عن تصميمنا على الاسهام في الجهود الجماعية للمنظمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، يود وفد ماليزيا أن يشكر سلفك السير ديفيد هني، على إدارة عمل المجلس أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما يود وفدي أن يؤيد جهودك هذا الشهر في المجلس، مدركين تماما قدراتك وواعين لدور الولايات المتحدة في المجلس.

يتسم البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم بأنه هام ومؤات في آن معا؛ إنه عمل جيد حقا. فهو يتابع المبادرة المشتركة التي اتخذتها الأرجنتين ونيوزيلندا، وكلاهما عضو غير دائم في المجلس، والجهود التي بذلها السفير البريطاني بصفته رئيسا في الشهر الماضي، وكون رئيس المجلس والأمانة سيترأسان الجلسات بصورة مشتركة ابتكار حسن. ونود نحن الذين خارج المجلس الاعتقاد بأننا، إلى حد ما، قد أسهمنا أيضا، بالنظر إلى الدعوات المتزايدة إلى إجراء مشاورات مباشرة بين المجلس والبلدان المساهمة بالقوات. ونعتبر هذا القرار خطوة هامة تسجل تغييرا إيجابيا داخل المجلس. يقع ضمن التغيرات اللازمة التي يتعين على المجلس القيام بها حاليا وفي المستقبل.

وظائف أو مكونات جديدة وغيرها؛ أو عند حدوث تطورات هامة من المحتمل أن تؤثر في نظر الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات على أداء العملية من الناحية المادية أو قدرتها على الوفاء بولايتها؛ أو لدى النظر في سحب العملية جزئيا أو كليا.

ومعظم البلدان المساهمة بقوات التي اشتركت في اجتماع أوتاوا اتفقت أيضا على ضرورة إنشاء جهاز فرعي في وقت حسن. ومهمة هذا الجهاز هي تنسيق المشاورات وتدفق المعلومات بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات وذلك بغية تسهيل التوصل إلى تفاهم مشترك واسع بين البلدان المساهمة بالقوات، والمجلس والأمين العام بشأن أهداف عملية الأمم المتحدة ونطاق التدابير الكفيلة بتحقيقها.

مرة أخرى، نود أن نعرب عن تقديرنا لك، السيدة الرئيسة، ولزملائك لاتخاذهم هذا القرار. وماليزيا تتطلع إلى الاعتماد على هذا القرار في الدورة الحالية للجمعية العامة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجها اليّ. المتكلم التالي هو ممثل أيرلندا. وأدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه؟

السيد هايز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا، السيدة الرئيسة، أن أهنئك على توليك منصب رئيسة المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونتطلع بشوق إلى قيادتك لأعمال المجلس خلال هذا الشهر.

أود كذلك أن أشكر سلفك، السفير هناي، على أدائه الفعال لواجبات المنصب خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يسر وفد بلادي أن تتاح له فرصة الإدلاء ببيان أمام المجلس بشأن المسألة الهامة المتمثلة بتحسين إجراءات المشاورات بين البلدان المساهمة بالقوات، وأعضاء مجلس الأمن وممثلي الأمين العام.

فالمشاورات المتكررة والتدفق المستمر للمعلومات بين المجلس والدول المساهمة بالقوات من شأنهما أن يوسعا أيضا من قاعدة الدعم لقرارات المجلس، مما يعزز احتمالات تنفيذها على نحو فعال وناجح. وأن نظاما مؤسسيا للتشاور والاتصال يمكن أن يزيد من الدعم السياسي لعمليات حفظ السلم ويزيد من التزام الدول المساهمة بالقوات.

وننوه بالملاحظات الواردة في البيان الرئاسي وهي أن

"مجلس الأمن يشير إلى أن الترتيبات الوارد وصفها هنا ليست شاملة" (S/PV.3448، ص ٢)

وأن المجلس

"على استعداد للنظر في اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز هذه الترتيبات على ضوء الخبرة المكتسبة" (المرجع نفسه، ص ٢)

وفد ماليزيا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لاتخاذ مزيد من الخطوات المدروسة التي تفي تماما بمتطلبات التفاعل الشامل بين المجلس والبلدان المساهمة بالقوات.

ويجب علينا أن نوضح أن قرار المجلس الذي تجسد في البيان لم يعالج كل القضايا التي أثارها البلدان المساهمة بالقوات. وفي ورقة عنوانها "التوجيه السياسي والدعم" أعدت في أعقاب اجتماع عقد في أوتاوا في وقت مبكر من هذا العام، ونظمت الحكومة الكندية، أبرزت الدول الأعضاء غير الدائمة والبلدان المساهمة بالقوات خارج المجلس تفاصيل تتعلق بهذه المشاورات. وأكدت أن هذه المشاورات ينبغي أن تجري عندما تبرز حالة واحدة أو أكثر من الحالات التالية: عندما يتم صوغ ولاية لعملية جديدة من عمليات صون السلم؛ عندما يجري النظر بمفهوم و/أو خطة تشغيل عملية من عمليات حفظ السلم؛ عند النظر في تمديد ولاية عملية حفظ السلم؛ أو عند النظر في إدخال تعديل مضموني على عملية قائمة من عمليات حفظ السلم، بما في ذلك توسيع أو تضيق نطاقها الجغرافي، أو إجراء تغييرات في قواعد الاشتباك، أو لدى إدخال

وتقطع طريقا طويلا للوفاء بالشواغل والتمنيات التي أعربت عنها في الشهور الأخيرة البلدان المساهمة بالقوات والدول الأخرى غير الأعضاء في مجلس الأمن. وليس لدينا أدنى شك بأن الترتيبات الجديدة ستسهم كثيرا في تنفيذ أكثر فعالية لولايات مجلس الأمن.

ويتطلع وفد بلادي الآن الى التنفيذ السريع للإجراءات التي أوجزها البيان الرئاسي. وعلى أساس الخبرة المكتسبة في تنفيذها سيتضح في السياق المناسب أية إجراءات أخرى قد تكون ضرورية لتوفير عملية فعالة تماما من التشاور والاتصال بين البلدان المساهمة بالقوات والمجلس. وفي هذا الصدد نرحب بصورة خاصة بعزم المجلس على إبقاء ترتيبات التشاور قيد الاستعراض وأن ينظر، على أساس الخبرة، فيما إذا كان مطلوبا إجراء تعزيزات أخرى في المستقبل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ. والآن استميت المتكلمين التاليين عذرا. كما تم الاتفاق في المشاورات السابقة للمجلس فإنني أعلق الجلسة الآن لفترة وجيزة للنظر في مسألة عاجلة.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٤٥

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بورتوكاريرو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيدة الرئيسة، أود أن أشرك الذين سبق أن هناؤك بمناسبة توليك الرئاسة لهذا الشهر. أود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للمجلس. كما نشكر الوفدين اللذين اتخذوا المبادرة التي ترتب عليها وجودنا هنا اليوم.

إن بلجيكا ترحب ترحيبا حارا باعتماد مجلس الأمن البيان الرئاسي في إطار "خطة للسلام" وبخاصة فيما

وأيرلندا، بوصفها دولة مساهمة بالقوات منذ وقت طويل، اهتمت اهتماما كبيرا بالجهود المبذولة مؤخرا من أجل تحسين تدفق الاتصالات والآراء بين البلدان المساهمة بالقوات وأعضاء المجلس. وقد أيدنا هذه العملية بوصفها عملية مستصوبة بل لا بد منها، بالنظر الى التوسع السريع في كل من عدد وتعقد عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. والبلدان المساهمة بالقوات من حقها أن تستشار - وفي الواقع، أن تتمكن من الإسهام في عملية اتخاذ القرار بشأن عمليات حفظ السلم التي لها فيها مصلحة مباشرة، من خلال تقديمها للقوات.

لقد أيدنا كذلك تحسين إجراءات التشاور في إطار الجهود الرامية لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في عمليات مجلس الأمن. والربح الذي ينتج عن هذه الشفافية المتزايدة ينبغي أن يتجلى في مستوى أعلى من الدعم السياسي عموما بين الدول الأعضاء لدور الأمم المتحدة وأنشطتها في صون السلم.

يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر الى وفدي الأرجنتين ونيوزيلندا على المبادرة التي اضطلعتا بها لتطوير إجراءات التشاور على نحو أكبر بين البلدان المساهمة بالقوات والمجلس. وأوضح وفد بلادي لأعضاء مجلس الأمن، من خلال الرسالة التي أرسلها الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، سبب اعتقاده بأن هذه المبادرة حسنة التوقيت ومرحب بها. وبصفة خاصة تشعر أيرلندا بأن الوقت ملائم الآن لوضع إجراءات التشاور المحسنة التي تطورت خلال الشهور الـ ١٢ أو ما يقاربها على أساس أكثر رسوخا من خلال الابتعاد عن الاجتماعات التي تعقد على أساس متخصص ومحدود والانتقال الى نظام من الاجتماعات المشتركة المنتظمة للمجلس والبلدان المساهمة بالقوات، يغطي جميع ولايات صون السلم الحالية.

إننا نرحب ترحيبا حارا بحقيقة أنه اتضح أن من الممكن للمجلس التوصل الى اتفاق على سلسلة من الإجراءات لتحسين عملية التشاور والاتصال. والتدابير الجديدة تمثل تعزيزا هاما لتدابير التشاور الحالية

نوفمبر. إن هذا المنصب شرف لك وتحد لمهاراتك الدبلوماسية المرموقة. أود أيضا أن أشكر السير ديفيد هنائي على الطريقة المثالية التي ترأس بها المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم فيما يتعلق بالمشاورات المنتظمة مع البلدان المشاركة بقوات يمثل خطوة هامة في الاتجاه الذي طويلا ما كانت تأمله بلادي وبلدان أخرى كثيرة تسهم أيضا بدرجات وأشكال متفاوتة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

لذلك، يود وفد بلادي أن يشكر، سيدتي الرئيسة، ويشكر أيضا الممثلين الدائمين للأرجنتين ونيوزيلندا، اللذين بدأ هذه المبادرة السارة، وأعادوا عرض المسألة في الجمعية العامة بسرعة. وتود إيطاليا أيضا أن تعرب عن شكرها للممثل الدائم للمملكة المتحدة على إسهامه الكبير في الوثيقة.

إننا نرى أننا ينبغي أن نركز على ثلاث احتياجات: أولا، التشاور مع البلدان المشاركة بقوات قبل أن يتخذ المجلس أي قرار؛ ثانيا، التمثيل المزدوج من جانب الأمانة العامة والمجلس على أعلى المستويات؛ وثالثا، التدفق الثابت للمعلومات والإعلانات المنتظمة عن الاجتماعات قبل أن تعقد.

إننا نرى أن هذه خطوة هامة إلى الأمام ولكنها لا تزال تقصر عن تحقيق الهدف النهائي. لقد ظل وفد بلادي يرى لبعض الوقت أننا بحاجة إلى تحديد إجراءات التشاور بطريقة محددة ملزمة. لذلك، وإن كنا لا نريد أن نقلل من أهمية البيان الرئاسي، فإننا نشعر بأن قرارا في هذا الشأن كان يوفر صكا أكثر ملاءمة.

إن بعض أجزاء النص لا تزال تترك مجالا لسوء التفسير. وعلى سبيل المثال، كيف نعرف "تغيير كبير" في ولاية؟ ولهذا السبب وفدي لا يزال يعتقد أيضا بأن التشاور بشأن تعريف الولاية يجب أن يتم في مرحلة مبكرة. وعلاوة على هذا إن المشاورات حاليا لا تخطط

يتعلق بتحسين الإجراءات الموجهة للمشاورات بين البلدان المساهمة بقوات، وأعضاء مجلس الأمن والأمن العام.

إن بلجيكا، التي ليست لديها أي رغبة في الانتقاص من اختصاص المجلس وحقوقه، تؤيد تأييدا تاما جميع الجهود التي سوف تؤدي إلى انتظام وشفافية أكبر في تلك المشاورات. إن هذه المشاورات ستتيح للبلدان المشاركة بقوات أولا وقبل كل شيء أن تساعد الأمانة العامة في إدارة هذه العمليات. وستمكن التحسينات التي أقرها المجلس توا من بدء حوار حقيقي بين الدول المشاركة بقوات وأعضاء المجلس فيما يتعلق بمهمة عمليات حفظ السلام وشروطها الأساسية. والواقع، أن الدول المشاركة كثيرا ما تتوفر لديها معرفة أفضل بالوضع الفعلي، ولذلك يمكنها أن تحكم على ما إذا كانت المهام الجديدة مقبولة وعملية. إن أمن القوات الذي يعد بالنسبة لبلجيكا أولوية مطلقة لا يمكن إلا أن يستفيد من هذا.

إن الشفافية المتزايدة في أعمال المجلس تسهم إسهاما إيجابيا في زيادة تأييد الرأي العام في البلدان المشاركة بقوات. وهذا عامل أساسي لضمان المشاركة المستمرة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

أخيرا، تؤيد بلجيكا قرار المجلس بمواصلة دراسة إمكانيات تحسين وزيادة تعزيز هذه المشاورات في ضوء التجربة مستقبلا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أبدأ بمشاركة المتكلمين السابقين في تهنئتك بمناسبة توليك واجباتك الجديدة رئيسة لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/

المجلس بشأن عمليات حفظ السلم. إن زهاء ثلثي القوات التي تخدم في هذه العمليات تساهم بها حاليا دول أعضاء غير دائمة العضوية في مجلس الأمن أو دول غير أعضاء في مجلس الأمن. ولهذا السبب نضر على أن يقوم المجلس بالتشاور معنا بشكل أكثر اكتمالا، وبالطبع دون المساس بممارسة المجلس لسلطة صنع القرار بموجب الميثاق. وبالتالي، نرى أن عملية تحسين إجراءات التشاور ينبغي زيادة تحسينها وزيادة صبغتها المؤسسية.

إن إضفاء الصبغة الديمقراطية على إجراءات المجلس والوضوح في أعمال المجلس لا يعززان الأساس الأخلاقي لتنفيذ قراراته فحسب بل يساعدان على زيادة الدعم الجماهيري في بلداننا، وهذا الدعم عامل أساسي في كفالة استمرار اشتراك قواتنا في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم.

ومع أننا نفضل اتخاذ قرار شامل بشأن هذه المسألة الهامة، فإننا نرحب بهذا البيان الرئاسي باعتباره خطوة أولى تاريخية، تؤكد على ضرورة تحسين ترتيبات التشاور وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات وتضع الإجراءات الضرورية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أشكر ممثل تركيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل استراليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أنني أمعن في التورية بعض الشيء إذا قلت إننا نشعر بشعور عميق من الأمن إذ نراك، سيدتي الرئيسة، تتقلدين الرئاسة لهذا الشهر. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التهاني للسير ديفيد هنائي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على العمل الذي قام به في الشهر الماضي.

ترحب استراليا بالبيان التي أدليت به، سيدتي الرئيسة، نيابة عن المجلس، بشأن ترتيبات التشاور وتبادل الآراء مع البلدان المساهمة بقوات.

إلا في حالة تمديد الولاية أو انائها. ومن الواضح أنه لا تزال هناك ثغرات ينبغي سدها.

وإيطاليا مقتنعة بأن آلية التشاور المرضية حقا تشكل أمتن أساس يمكن على أساسه بناء سلسلة قيادة كفؤة وموحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، ومن ثم ضمان السير الرشيد للعملية. وإذ قلنا ذلك فإننا مقدرين تقديرا مخلصا لهذه الخطوة الأولى الحاسمة التي اتخذت.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنتك، سيدتي الرئيسة، على تقلدك رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن واثقون بأن المجلس في ظل قيادتك القديرة سيضي بمسؤولياته بنجاح. وأود أن أشيد بالسير ديفيد هنائي ممثل المملكة المتحدة، على الأسلوب الرائع الذي أدار به عمل المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن تركيا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، تعلق أهمية خاصة على ضرورة وجود آلية جديدة للتشاور بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن، وتؤيد بالكامل آراء الأرجنتين ونيوزيلندا، التي تم التعبير عنها تعبيرا واضحا في الرسالة المشتركة، S/1994/1063، المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، توافق الدول الأعضاء على قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتنص سلطة المجلس من حقيقة أن المجلس، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يعمل نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وحقيقة أن قرارات المجلس ينبغي أن تستند إلى قاعدة توافقية كافية كامنة أيضا في روح ونص المادة ٨، الفقرة ٤ من الميثاق، التي تصف "تنسيق أعمال الأمم" بأنه أحد أغراض الأمم المتحدة. لذلك فإن الافتقار إلى آلية كافية للتشاور يقوض شرعية قرارات

فعالية ومبنية على الحقائق وتحسن من الوضوح والتعاون مع جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسؤوليات الهامة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم.

ولكن في حين تشكل هذه الاجراءات تغييرا هاما، فإنها تبقى مجرد خطوة أولى. وكنا نود أن يقرر المجلس أن ينشئ، بمقتضى المادة ٢٩ من الميثاق، لجنة منبثقة عن المجلس معنية بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، كما اقترحت نيوزيلندا أصلا.

كما نود أن ينفذ المجلس بالكامل المادة ٤٤ من الميثاق حتى يتسنى للبلدان المساهمة بقوات أن تشارك في القرارات التي يتخذها المجلس بمقتضى الفصل السابع. كما نتفق مع الآخرين على وجود ضرورة لاتباع نظام واحد بالنسبة لممارسة المجلس الخاصة بالتشاور مع البلدان ذات الاهتمامات الاقليمية أو غيرها من الاهتمامات.

لذلك من المهم أن المجلس باتخاذ هذه الخطوة الأولى قد وافق على أن الترتيبات الواردة في البيان الرئاسي لا تعتبر شاملة وأن المجلس على استعداد للنظر في المزيد من التدابير.

ونحث المجلس بقوة على الاستمرار في هذا الاتجاه الذي بدأه الآن. وسنتابع التطورات الجديدة باهتمام كبير.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل استراليا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي، في البداية، أن أهنئك على توليك منصب رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفدي على ثقة بأن المجلس، تحت رئاستك القديرة، سيضطلع بنشاط ونجاح بمسؤولياته الموصوفة في الميثاق.

ونحن نعترف جميعا أن هناك قلقا متزايدا حول الحاجة إلى تحسين إجراءات الإحاطة الإعلامية وأساليب وممارسات عمل مجلس الأمن. وهذا القلق تعبر عنه النداءات الدائمة بتحسين آليات الاتصالات والتشاور بين مجلس الأمن ومجموع الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونشعر بالسرور إذ نرى أن هناك بعض التحسينات. لقد شهدنا أمثلة ايجابية أصغى فيها المجلس إلى الدول الأعضاء وسعى إلى الاستجابة إلى النداءات بالتغيير.

وكما يسجل تقرير مجلس الأمن الذي نظرت الجمعية العامة فيه في الأسبوع الماضي، اتخذ المجلس بعض الخطوات الأولية، وخاصة من أجل تحسين فرص المشاركة في مداولاته ووضوحها. وهذه الجهود البناءة ينبغي النظر إليها، في رأينا، في سياق العدد الذي لم يسبق له مثيل للحالات المعقدة في كثير من الحالات التي فيها يدعى المجلس للتصدي لها والتواتر المتزايد بل الطابع المستمر تقريبا لمداولاته.

وفي حين رحبنا بالخطوات التي اتخذها المجلس، أكدنا على الأهمية التي نعلقها على استمرار إدخال التحسينات على أساليب عمل المجلس باعتبارها عملية مستمرة. ويصدق هذا بوجه خاص فيما يتعلق بترتيبات التشاور وتبادل المعلومات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

واستراليا، باعتبارها أحد البلدان المساهمة بقوات، تهتم اهتماما خاصا، شأنها شأن دول أعضاء أخرى عديدة، بتوفير أكبر قدر ممكن من التشاور وتبادل الآراء فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ولهذا نعتبر الاجراءات الواردة في البيان الرئاسي خطوة هامة لتحسين ترتيبات التشاور وتدفق المعلومات.

ونود أن نعرب بوجه خاص عن تقديرنا لنيوزيلندا والأرجنتين على اتخاذهما هذه المبادرة الهامة. إن مجموعة الاجراءات الموجزة في البيان الرئاسي ستسهم في جعل عملية صنع القرار في المجلس أكثر

ويرى وفدي أن هذه المشاورات لن تمس بسلطة مجلس الأمن، بل أنها ستسهم في مصداقية المجلس وتعززها. وينبغي للمجلس أيضاً، في رأينا، أن ينظر في زيادة تطوير عملية المشاورات، بإنشاء جهاز فرعي على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من الميثاق، لضمان الشفافية الحقيقية والأداء الأكثر كفاءة.

إن مجلس الأمن، في اضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق، يعمل باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لهذا، يؤمن وفدي إيماناً راسخاً بأن الخطوة الهامة التي اعتمدت اليوم، سيعقبها في الوقت المناسب توسع في عملية المشاورات لتشمل جميع الأطراف المعنية. ويرجو وفدي أن تجري هذه العملية بطريقة منظمة ومؤسسية وحسنة التوقيت.

كما يتطلع وفدي الى اتخاذ المجلس مزيداً من الإجراءات لتعزيز إجراءات التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم الجارية وكذلك العمليات المقبلة.

أخيراً، يلاحظ وفدي مع الارتياح أن مجلس الأمن سيبقي قيد الاستعراض ترتيبات تحسين نوعية وسرعة تدفق المعلومات المتاحة، لدعم عملية صنع القرار في المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل اليونان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاخاراكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أولاً أن أهنئك على توليك رئاسة المجلس. ولا يساورني أدنى شك في أن خبرتك ومهاراتك المهنية ستكون عوناً لا يقدر بثمن في تسيير شؤون المجلس.

أود أيضاً أن أهنئ سعادة الممثل الدائم للمملكة المتحدة على الكفاءة العالية التي أدار بها أعمال المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

أود أيضاً أن أشيد بالسير ديفيد هني، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على الروح القيادية البارعة التي أبداهها أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

أود قبل كل شيء أن أؤكد أن وفدي يرحب بحرارة بالممارسة التي أرسيت حديثاً والمتمثلة في أن يعقد رئيس مجلس الأمن اجتماعات إعلامية غير رسمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويأمل وفدي في زيادة تطوير هذا الإجراء الجديد، حتى يسهم في مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن.

يرحب بلدي بالبيان الذي اعتمد هذا الصباح بخصوص تحسين إجراءات التشاور بين مجلس الأمن والأمين العام والبلدان المساهمة بقوات. ولا يساورنا أي شك في أن هذا الإجراء خطوة هامة. وقد طالبت مصر منذ وقت طويل، بصفتها بلداً مساهماً بقوات، بأن يعتمد مجلس الأمن مثل هذه الإجراءات. والواقع أننا مدينون بالعرفان لوفدي الأرجنتين ونيوزيلندا اللذين أخذاً بزمام هذه المبادرة وتقدماً باقتراحاتهما للمجلس. وقد انضمت مصر الى الوفود العديدة الأخرى التي أيدت هذه المبادرة الهامة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1231)، أبلغت رئيس مجلس الأمن أن حكومة مصر تضم صوتها الى أصوات الحكومات الأخرى في الدعوة الى زيادة إجراءات التشاور وإعطائها طابعاً مؤسسياً أقوى.

وأشارت الرسالة أيضاً الى أن الأغلبية الساحقة من قوات ومراقبي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة، تأتي بصورة دائمة من دولة ليست أعضاء في مجلس الأمن، وأن المجلس يفوض هذه القوات وهؤلاء المراقبين بأداء واجباتهم في بيئة خطيرة فـي بعض الأحيان. ولهذا ينبغي التشاور مع البلدان المساهمة بقوات قبل أن يتخذ المجلس قرارات تمس حياة وأمن مواطنيها. ونرى أن المجلس ينبغي أن يطبق روح المادة ٤٤ من الميثاق التي تنص على أن يدعـو مجلس الأمن الدولة العضو التي تقدم القوات المسلحة، الى الاشتراك

"في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

في تمويل تكلفة الأنشطة التنفيذية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، التي لا تزال تؤدي دورا لا يقدر بثمن، كما أكد مجلس الأمن والأمن العام مرارا وتكرارا، فيما يتعلق بالجهود الرامية الى تحقيق حل عادل وناجح للمشكلة. ونتطلع قدما الى الاشتراك بصورة بناءة في ترتيبات التشاور وتبادل المعلومات الواردة في البيان الرئيس المعروض علينا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بأن أهنئك على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإن وفد أوكرانيا واثق من أن خبرتك ومهاراتك الدبلوماسية الممتازة ستساعدنا على إيجاد حلول فعالة للمشاكل التي يواجهها مجلس الأمن. واسمحي لي بأن أنقل، من خلالك، تقديرنا لسلفك السير ديفيد هني، على عمله الممتاز الذي قام به في تشرين الأول/أكتوبر.

لقد طال الانتظار لجلسة مجلس الأمن هذه. إن نطاق ومجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، ونجاحها وفشلها وخبراتها وجوانب قصورها تستدعي على نحو واضح التحقيق الشامل والدقيق من جانب مجلس الأمن. وفي نفس الوقت أصبح من الواضح أن البلدان المساهمة بقوات غير الأعضاء في المجلس ينبغي أن يكون من حقها أن تعبر عن شواغلها واعتراضاتها، إذا كانت هناك شواغل واعتراضات.

وفي أوكرانيا، كنا نمر بحالة قدم فيها قادة الميدان للقوات الأوكرانية اقتراحات عملية ومعقولة تتعلق بكيفية جعل مهمتهم أكثر فعالية - وعلى سبيل المثال، كيف تعزز حماية الأفراد والتقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر سقوط الضحايا منها. ولكن آلية المشاورات بين مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ليست فعالة.

أود أن أنضم الى المتكلمين الآخرين الذين أكدوا على الأهمية التي يعلقونها على تحسين إجراءات تبادل المعلومات والتشاور بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المشاركة في عمليات حفظ السلم التي يأذن بها المجلس. ودون رغبة في المساس، بأي شكل من الأشكال، بسلطة مجلس الأمن، نؤمن إيماننا راسخا بأن الحوار المكثف والتفاعل الأقوى فيما بين جميع الأطراف المعنية سيعززان من فعالية جهود منظمتنا في مجال حفظ السلم.

ومن ثم، فإننا ممتنون للممثلين الدائمين للأرجنتين ونيوزيلندا على مبادرتهم، ورحب بالبيان الرئاسي الذي صدر اليوم والذي يشكل، في رأينا، أساسا طيبا للعمل من أجل منفعتنا جميعا.

وأود أن أشير بصفة خاصة الى أن الترتيبات الوارد وصفها في ذلك البيان، كما يوضح البيان نفسه، ليست شاملة، وأن المشاورات قد تأخذ أشكالا متنوعة، بما في ذلك إشراك البلدان المتأثرة بشكل خاص، حسب الاقتضاء، وعلى سبيل المثال البلدان التي تنتمي الى المنطقة المعنية.

وعملية الأمم المتحدة لحفظ السلم في يوغوسلافيا السابقة مثال حي في هذا الصدد. ذلك أن اليونان لم تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية لأنها كانت ترغب في التقيد بمبدأ عدم الاشتراك في عمليات الأمم المتحدة في البلدان المجاورة أو البلدان التي لها مصلحة خاصة في المنطقة. وهذا بالتأكيد لا يعني أننا لم نتحمل أكثر من نصيبنا من العبء، وهو ما تشهد عليه المضاعفات الاقتصادية الباهظة التي تكبدها بلدي من جراء تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ولا أننا ليس لنا اهتمام مشروع بالمشاركة عن كذب في المشاورات المذكورة آنفا، والتي يمكننا أن نسهم فيها إسهاما هاما.

إن بلدي يشترك حاليا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم في العراق وجورجيا والصحراء الغربية. وفي الآونة الأخيرة شارك حفظة السلم اليونانيون في عمليتي الصومال وكمبوديا. وأخيرا، حظينا بالثناء أكثر من مرة، مع حكومة قبرص، على إسهامنا الطوعي الكبير

وفيما يتعلق بالاقترح بعقد جلسات محددة ومخصصة، يود وفد أوكرانيا أن يرى من بين المشاركين فيها ممثلي المنظمات الإقليمية التي تنخرط في دعم عمليات صيانة السلم، وعلى سبيل المثال، في حالة قوة الأمم المتحدة للحماية، ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي.

وثمة مسألة هامة أخرى نقترح أن يفكر فيها معاً مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات وهي الإجراءات الخاصة بتشكيل قوة الأمم المتحدة. ويرى وفد أوكرانيا أنه من الضروري أن تناقش هذه المسألة أيضاً بين أعضاء المجلس والبلدان المحتمل أن تساهم بقواتها من أجل تفادي سوء التفاهم الذي يمكن أن يحدث فيما بين الأمانة العامة، ومجلس الأمن والدول.

ونأمل في أن تثبت الإجراءات التي نناقشها اليوم فعاليتها في المستقبل القريب جداً.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥

وقد أثبتت بجلاء التجربة الميدانية لقواتنا على أراضي يوغوسلافيا السابقة ضرورة قيام أساس قانوني صلب لحماية الأمم المتحدة والأفراد التابعين لها. ولهذا إنني أبلغ، بقدر كبير من الأسف، عن خسارة جديدة في كتيبتنا في سراييفو، حدثت مؤخراً جداً.

وفي هذا السياق نأمل في أن يحظى مشروع الاتفاقية الذي سيقدم في الأسبوع المقبل إلى اللجنة السادسة بتأييد إجماعي وأن يعتمد بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة هذه.

ونود أيضاً أن نشني على جهود وفدي نيوزيلندا والأرجنتين وسفيري هذين البلدين شخصياً على إسهامهما في هذه الممارسة. إن اقتراحاتهما المشتركة تبين الأفكار والشواغل المشتركة الموجودة فيما بين البلدان المساهمة بقوات.

وفي رأينا أن الاقتراح بإجراء مشاورات غير رسمية تضم أعضاء المجلس وجميع البلدان المساهمة بقوات كل أسبوع ثان من الشهر ينبغي تأييده. ولا ينبغي أن تستخدم هذه الجلسات لمناقشة الأحداث في الميدان فحسب ولكن أيضاً من أجل المشاركة في تجربة كل دولة مشاركة بقوات من أجل تحسين كفاءة العملية.